

العنوان:	أسباب كارثة المجاعات ونتائجها في أفريقيا : (السودان : دراسة استطلاعية)
المصدر:	المجلة العربية للعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	عجوبة، مختار إبراهيم
المجلد/العدد:	مج 11 , ع 44
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	الصيف
الصفحات:	74 - 117
رقم MD:	8146
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الحروب الأهلية، افريقيا، الأحوال الاقتصادية، المجاعات، السودان، الأحوال السياسية، المنظمات الدولية، العالم العربي، الأمن الغذائي، التصحر، حماية البيئة، الكوارث الطبيعية، المناخ، الجفاف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/8146

أسباب كارثة المجاعات ونتائجها في أفريقيا (السودان: دراسة استطلاعية)

مختار إبراهيم عجوبة*

* حصل على الدكتوراه في التنمية الاجتماعية من جامعة الخرطوم عام ١٩٨٠م.
يعمل أستاذاً مشاركاً في قسم الدراسات الاجتماعية - جامعة الملك سعود - الرياض.

الملخص

معظم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء تعاني أو ستعاني من شكل أو آخر من أشكال المجاعات، حيث تضرب المجاعات بجذورها في نقص الغذاء. ويمكن تصنيف أسباب المجاعة تحت عاملين أو سببين رئيسيين هما: سبب من صنع الإنسان، وسبب من صنع الطبيعة.

والسودان كبلد إفريقي ـ عربي يعاني من أسباب المجاعة الطبيعية وأسبابها البشرية على حد سواء. والأسباب البشرية ما هي إلا انعكاس أو مظهر من مظاهر عدم الاستقرار السياسي المستعصي والحرب الأهلية التي لا نهاية لها في جنوب السودان.

أما ظاهرة التصحر في شمال السودان فإنها نتيجة مباشرة لدورات متعاقبة من الجفاف الذي تسبب فيه الإنسان والطبيعة على حد سواء، وهذا سيؤدي بدوره إلى مضاعفة إيقاع المجاعات التي تهدد الوحدة الوطنية والقاعدة الأخلاقية لكل الأمة السودانية. إن التدابير المتصارعة لدرء المجاعة سواء بواسطة الحكومة السودانية أو المنظمات الدولية تساهم في خلق المجاعة ومضاعفتها.

وهذه الدراسة الاستطلاعية، كأول دراسة لهذه القضية، لها عناصرها الإيجابية وعناصرها السلبية أيضا. ولمعالجة قضية المجاعة ككارثة (من الناحية البحثية) فإن الباحث يعتبر عمله هذا عملاً استطلاعياً لمحصلات تطبيقية في المقام الأول، وليست محاولة للوصول إلى بناء نظرية منضبطة.

لقد طور الباحث إطاراً تصورياً لمنهج البحث وخطواته ومصطلحاته لتقوده (أو تحكمه) في كتابته لهذا الموضوع. كما أنه طور بعض مقولات افتراضية مستخلصة من دراسات وتقارير إعلامية وحكومية ولمنظمات دولية.

وهذا يعني أن كثيراً من نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية يمكن تعديلها أو إعادة تشكيلها بباحثين آخرين في المستقبل. ولإجراء بحوث أكثر فاعلية عن الكوارث في العالم العربي، فإن الباحث يوصي بإلحاح، بضرورة قيام مراكز لبحوث الكوارث لأن البحث فيها يحتاج إلى فريق عمل.

مقدمة

مشكلة البحث وأهميته

تذهب بعض الدراسات إلى أن ثلثي سكان العالم يعانون من الجوع، وأن نصف سكانه لا يعرفون كيف يحاربونه[1]. ويواجه ٢٩ مليوناً أفريقياً المجاعة في كل من السودان والصومال وموزمبيق وأثيوبيا وليبيريا وغيرها، ولكن السودان يعتبر أكثر البلدان التي تواجه خطر المجاعة، فهناك كارثة مجاعة ضخمة لم يكشف عنها تحدث في السودان وهو أكبر البلدان الأفريقية والعربية ويعاني في الوقت الراهن من مجاعة أكبر من المجاعة التي ضربت أثيوبيا في عام ١٩٨٢ / ١٩٨٥م والتي مات من جرائها ما يفوق المليون من الأنفس.

وفي هذا البحث يحاول الباحث أن يحلل في سياق زمني العوامل والأسباب السياسية والبيئية التي نجمت عنها المجاعات في السودان (١٩٨٤ - ١٩٩٢ م) وسبل حلها، وذلك أن عالمنا العربي أصبح تدريجياً مهدداً بكوارث ضخمة لا تقتصر على الآثار السياسية والبيئية الناجمة عن احتلال العراق للكويت وما نجم عن ذلك من مضاعفات، ولكن هناك كوارث سابقة لأزمة الخليج ولاحقة لها ومالم تتضافر الجهود القطرية والعربية والدولية فإنه سيصبح من المستحيل مواجهة مثل تلك الكوارث قبل فوات الأوان، وإنه ليس من العدل أو من المعقول أن ينبهنا العالم الخارجي إلى كوارث تقع في عقر دارنا وكأنها لا تهمنا كعرب أو مسلمين في قليل أو كثير.

إن دراسة كيفية حدوث الكوارث وأسباب حدوثها من قبل مختلف الدارسين في العلوم الاجتماعية تعطي وزناً كاملاً للعلاقات المستمرة بين الإنسان والبيئة التي تخضع لتغيرات فجائية تهدد استمراريتها، سواء كانت هذه التغيرات ناجمة عن كوارث من صنع الإنسان نفسه أو من صنع الطبيعة، وذلك من أجل تقويم المخاطر وكيفية مواجهتها. إن مشكلة البحث الحقيقية لا تتمثل في ندرة أو شح ما كتب عن الكوارث في الوطن العربي، ولكنها تتمثل في الأساس في مدى قيمة ما كتب، والمصادر التي كتب فيها. كما أن للدراسة الاستطلاعية لمثل ظاهرة الكوارث وحجمها في السودان، مظاهر قصور قد لا يتمكن باحث منفرد من معالجتها سواء فيما يتعلق بإجراءاتها المنهجية أو منطلقاتها النظرية أو طرق تحليل بياناتها أو الوصول فيها إلى نتائج يمكن تعميمها، وإسهام الباحث الحقيقي هو أن محاولته سواء أخفقت أو كانت ناجحة، فإنها أول محاولة للتعرف على حجم كارثة المجاعة في السودان وما نجم عنها من مخاطر وما تلاها من تفاعلات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

كما أن إسهام الباحث يتمثل في أنه قام بمحاولة يأمل أن تكون جادة ومجردة من

الهوى، لمناقشة كارثة المجاعة بوصفها ظاهرة بشرية تم تسييس أسبابها ونتائجها وطرق علاجها على مختلف المستويات. وقد نجم عن تسييس المجاعة الحد من مقدرة السودان من جهة ومقدرة المجتمع الدولي من جهة أخرى في السيطرة عليها وإدارتها بكفاءة، فراح ضحيتها مئات الآلاف إن لم يكن بضعة ملايين من البشر في السودان. إن وقوع كارثة مع شح الموارد في مجتمع غير متجانس كالمجتمع السوداني سيؤدي إلى المزيد من عدم التجانس والتمزق مما يهدد بقاء المجتمع واستمراريته، وتلك كارثة أخرى أخطر من كارثة المجاعات يجب التنبه لها.

إن الكارثة الطبيعية حدث مفاجىء، قد لا يستطيع البشر السيطرة عليه، ولكن في حالة كارثة المجاعات في السودان، فإننا أمام كارثة هي في الأساس من صنع البشر، وبدلاً من التوجه نحو علاجها فإنهم يصرون على خلق المزيد منها سواء بتأجيج الحروب الأهلية أو الإهمال في حماية الأرض من التصحر والجفاف أو في كيفية التعامل مع ضحايا هذه الكوارث بالإصرار على المزيد من ممارسة القسوة عليهم، مما أظهر المجتمع الدولي سواء كانت له أهداف إنسانية صادقة أو مشكوك فيها، يبدو وكأنه المتعاطف الوحيد مع هؤلاء الضحايا. وللاحتكام لمعايير ومفاهيم محددة فإن الباحث يفضل أن يحدد هذه المفاهيم قبل الدخول في تحليل أسباب المجاعة وردود الفعل المتعلقة بنتائجها أو سُبل علاجها.

الإطار التصوري لمنهج الدراسة ومفاهيمها ومصطلحاتها

يتساءل بعض الدارسين عما إذا كان الإنسان يقع تحت رحمة الكوارث الطبيعية والبشرية، وهل هو عاجز عن فعل شيء للتحكم في أحداثها التي تؤثر في حياته اليومية؟

يرى كثير من الدارسين والباحثين في العلوم الاجتماعية مثل Rossi ١٩٧٩م وDrabek ١٩٨٣م، بأنه يمكن تجنب أخطار الكوارث أو التخفيف منها أو درئها كالفيضانات والأمطار والسيول والجفاف، ومن ثم يمكن بحكم طبيعتها التحكم بدرجات متفاوتة في النتائج المترتبة عليها كالمجاعات(٢). إن الكوارث الطبيعية لا يعلم إلا الله وحده وقت وقوعها، وربما ستظل خارج مقدرة الإنسان في السيطرة عليها أو منع حدوثها إلا باتخاذ تحوطات يمكن أن تخفف من وقعها، فالحكومات يمكن أن تضع سياسات لمنع الناس من بناء مساكنهم في أحواض الأنهار، أو الأماكن المنخفضة حتى لا يصبحوا ضحايا للفيضانات أو السيول، كما يمكن إقامة الخزانات والسدود والحوائط البحرية وحفر القنوات والمجاري للحماية من الفيضانات والسيول. كما استفادت كثير من البلدان من إقامة أجهزة متقدمة للإنذار المبكر لدرء الكوارث أو درء الآثار الناجمة عنها. فالسكان الذين تقع مساكنهم في مسار الأعاصير يمكن تحذيرهم أو إجلاؤهم قبل وصولها. والمدن التي تقع في مناطق الزلازل يمكن تشييد المساكن فيها بمواصفات تقلل من أخطار سقوطها في حالة وقوع مثل هذه الزلازل.

إن هذه الدراسة منصبة في الأساس على تحليل كارثة المجاعة في السودان، وهي من صنع الإنسان، فالإنسان السوداني هو الذي قام بالرعي الجائر وهو الذي قطع الغابات للحصول على حطب الوقود ومن ثم تسبب في القضاء على الغطاء النباتي مما ترتب عليه انتشار ظاهرة الجفاف وما صحبها من تدمير للثروة النباتية والحيوانية، ومجاعات شملت أعداداً كبيرة من السودانيين، يضاف إلى ما سبق أن الإنسان السوداني هو الذي يحارب بعضه بعضاً، فدمرت الحرب ثرواته وأهدرت مقدراته وإمكانياته وموارده المادية النقدية التي كان من الممكن توظيفها في تنمية موارده.

لقد تطور وعي الناس بحيث أصبحوا لا يقبلون التفسيرات الاستسلامية للكوارث، فأصبحوا يلومون بعضهم بعضاً أو يلومون حكوماتهم أو يلومون المجتمع الدولي لوماً جماعياً منظماً، وعبر وسائل متعددة وتنظيمات اجتماعية متنوعة، والجهات المعنية لا تلام على وقوع الكارثة فحسب ولكنها تلام حين تعجز عن القدرة على التنبؤ بها وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدرئها أو التخفيف من وطأتها. كما أثبتت أحداث أزمة الخليج وغزو العراق للكويت أو الزلازل في مصر أو إعصار «أندرو» في الولايات المتحدة الأمريكية أو أحداث الحرب الأهلية في السودان وما نجم عنها من مجاعات.

يرى Darbek أن الكارثة تمثل تجربة بشرية مثلى لإجراء دراسات استطلاعية للتعرف على مدى قوة أو ضعف النظم الاجتماعية، كما طور Barton في عام ١٩٦٩م إطاراً نظرياً لدراسة الكوارث، وبنى فرضيات دراسية على شكل مقولات مستخلصة من تقارير دراسات عن حالات كوارث قام بها باحثون آخرون(٣)، وهذه الدراسة لا تنطلق من نظرية محددة بقدر ما هي محاولة استكشافية لتطوير أرضية لمفاهيم نظرية تدرس من خلالها أسباب الكوارث ونتائجها وطرق علاجها. ومثل هذه الأرضية للمفاهيم النظرية عن الكوارث سبق أن طورها Barton في عام ١٩٦٩م، في دراسته عن الكوارث(٤). وهناك من الدارسين من اعترض على تطوير مثل هذه الأرضية النظرية، فقد انتقد Hewitt ١٩٨٣م القصور النظري والمنهجي الذي تتسم به مفاهيم الكوارث ونظرياتها وفرضياتها(٥) . ويتساءل Mooren ١٩٨٣م عن الآثار المترتبة على الكارثة حين تختلف النظرة إليها. فالبعض يراها ظاهرة استثنائية والبعض يراها ظاهرة غير متوقعة أو لا سابقة لها، ومن ثم فإنه من الخطأ النظر إلى الكارثة على أساس أنها حدث يمكن إخضاعه لمناهج أو فرضيات أو أطر نظرية نمطية. ولذلك فإن على كل باحث أن يطور إطاراً نظرياً طارئا لدراسة كل ظاهرة من الظواهر اعتماداً على منهج بحث إجرائي يختلف باختلاف الزمان واختلاف الكوارث والمجتمعات(٦). رغم هذه الاعتراضات على الأطر النظرية لدراسة الكوارث فإن الباحث قد حاول تطوير إطار تصوري لمنهج الدراسة ومفاهيمها ومصطلحاتها ليتقيد به في تناوله لهذه الظاهرة.

لمعرفة كيفية استجابة المجتمع السوداني والدولي لكارثة المجاعة في السودان، فإنه لا بد من تحليل المواقف المتباينة للمجتمع السوداني من ظاهرة الكوارث وما يكمن وراءها من أسباب. فنتيجة لسنوات الجفاف المتصلة أو المتقطعة، فقد فَقَدَ الناس الخبرة والقدرة على التكيف مع كوارث المجاعات، ويعرف الجفاف (Drought) بأنه فترة غير عادية وطويلة من جفاف الطقس تؤدي إلى خلل في التوازن البيئي وتدمير المحاصيل ونقص في موارد المياه[٧]، كما أن الناس قد اختلفت مقدراتهم ومنطلقاتهم في تفسير ظاهرة الجفاف كسبب رئيسي من وراء المجاعات، فبعض الناس يفسر ظاهرة الجفاف تفسيراً قدرياً على أساس أنها نقمة أو ابتلاء أو امتحان من الله، وحكمة وموعظة، والبعض الآخر يفسرها تفسيراً علمياً قائماً على مناهج البحث في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، وبعضهم يفسرها في ضوء وظيفتها السياسية ولا يخضعها لقيم دينية أو إنسانية مطلقة أو حقائق علمية مجردة[٨].

ردود فعل الإنسان السوداني أو غيره للمجاعات ربما كانت ردود فعل عشوائية لا تخضع لمنهج محدد متعارف عليه، فالأدبيات المختلفة تصل إلى أسباب مختلفة وإلى نتائج مختلفة كذلك، ولذلك لا بد لكل دارس من أن يتساءل عما هي الطرق أو المناهج التي يتبعها للتوفيق بين هذه الأدبيات، خاصة وأن الأدبيات ربما كانت منحازة في تحليلاتها وتفسيراتها ونتائجها حول ظاهرة المجاعة. فبعض الدراسات أو التقارير بياناتها ناقصة، وبعض الأدبيات تحجب بعض الحقائق وبعضها منطلقاتها ذاتية، فمثلاً الاختلافات في تقدير حجم المجاعة، ليست اختلافات رقمية فحسب ولكن لها انعكاساتها على حجم الأموال التي ينبغي جمعها والمواد التي يجب توفيرها وكيفية ترحيلها وحفظها وسبل توزيعها[٩].

لدراسة ظاهرة المجاعة لا بد من تطوير إطار تصوري حتى يتقيد الباحث بمفاهيم مصطلحات محددة، مستمدة أساساً من عدد من النظريات الاجتماعية، فربما أفادت نظرية التبعية في تفسير ظاهرة المجاعة حين ينظر إليها على أساس أنها ناجمة عن علاقة الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية على الدول النامية وعلى مواردها، كما يمكن الاستفادة من نظرية ندرة الموارد واحتمالات نضوبها التي يتبناها «نادي روما» ومؤداها أن سوء استخدام الإنسان للموارد سيؤدي إلى تدميرها ونضوبها في نهاية المطاف ومن ثم تختل علاقة التوازن القائمة بين الإنسان والموارد نتيجة لاختلالات بيئية متلاحقة ومطردة. كما أن معدلات النمو السكاني في البلدان النامية ستقود حتماً إلى المزيد من التردي في نقص الغذاء، خاصة وأنه لا توجد سوى ٤٩ بلداً من بلدان العالم ترغب في خفض معدلات النمو السكاني، وأن ٧٠ بلداً راضية عن النمو الحالي، بينما هناك ٣٧ بلداً ترغب في الزيادة السكانية[١٠]. كما يرى بعض الدارسين، أن المجاعات تحدث في مناطق الكثافة

السكانية العالية في مناطق الزراعة الهامشية في البلدان النامية[١١].

وهناك من لا يحمل الزيادة السكانية مسؤولية المجاعات، ويستعرض كل من Dando وSchuyler آراء بعض الدارسين الذين حاولوا منذ نظرية «مالتوس» في النمو السكاني إقامة أدلة على أن الجوع والفقر يشجعان على النمو السكاني وليس العكس، فقد كان من رأي مالتوس ومن شايعه من علماء الدارونية الاجتماعية أن مساعدة الفقراء ستؤدي إلى المزيد من أعدادهم والمزيد من فقرهم[١٢]. كما أن هناك أسباباً أخرى للمجاعات كالتغيرات المناخية. ويجمع المناخيون على أن الكرة الأرضية تشهد تغيّرات مناخية كبيرة ستؤثر في إنتاج الغذاء وتوزيع السكان، وتؤدي إلى مجاعات عالمية، وكان لتحديث الإنتاج الزراعي كاستخدام الأسمدة والمبيدات والتوسع الزراعي واستخدام المياه آثار جانبية تمثلت في خلل التوازن البيئي[١٣].

وهناك من الدارسين من يفسر المجاعات تفسيراً سياسياً، فليس هناك نقص في الغذاء لا في الماضي ولا في الحاضر ولن يحدث في المستقبل، كما دلت بعض الدراسات أن النمو السكاني ليس هو المشكلة، فنسبة معدلات النمو السنوي للإنتاج الزراعي (١ر٦٪) تفوق معدلات النمو السكاني (٧ر٢)[١٤]. ولكن استخدم الغذاء كأداة سياسية للسيطرة على السكان المحليين وابتزازهم سياسياً واقتصادياً، أو ابتزاز الأمم الأخرى، فالمجاعة والتجويع يستخدمان كأدوات للضبط والترغيب والإرهاب والانفجار السكاني والجوع والمجاعات كلها مظاهر لضعف حساسية النظام السياسي الذي يحافظ على المستوى المعيشي الرفيع للصفوة في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. والإفقار سبب رئيسي في المجاعات التي تصيب فئات سكانية محددة كالأقليات والطبقات الفقيرة على المستوى العالمي، حيث لا يتأثر بالمجاعات أو نقص الغذاء أو سوء التغذية كل السكان. فآليات الإنتاج والتوزيع الزراعي العالمية غير العادلة تنجم عنها وفرة لبعض الأمم ونقص لأمم أخرى فالمجاعات سببها الفقر وانعدام القوة الشرائية للفقراء[١٥].

وللاستفادة من هذا الإطار التصوري فإنه لا بد من قيام الدراسة على أسس منهجية محددة وخطوات لا بد من الالتزام بها، وتتمثل فيما يلي:

منهج الدراسة وخطواتها

اعتمدت الدراسة على الاستعراض والمقارنة الناقدة لأدبيات كارثة المجاعة سواء تمثلت هذه الأدبيات في التقارير الإعلامية أو الصحفية أو التقارير العلمية التي تصدرها المنظمات الدولية أو الإسهامات الأكاديمية، وقد اهتم الباحث بدراسة الأدبيات التي تركز على مرحلة وقوع الكارثة وتفسير أسبابها وزمن حدوثها وحجمها، كما اهتم بمرحلة الاستجابة لها سواء من قبل المجتمع أو النظم السياسية أو المنظمات الدولية، وقد حاول الباحث أن يعطي مختلف الآراء والمواقف ـ رغم تناقضها أو تعارضها ـ وزناً بحثياً

متساويا. وقد عمد الباحث إلى تلخيص أو إيجاز عشرات أو مئات الصفحات من الأدبيات في جمل بسيطة مركزة، مع إثبات مراجعها في ثبت المراجع لمن يريد المزيد من التقصي من الباحثين، كما أن هناك عشرات ومئات الصفحات من أدبيات عن الكوارث في السودان، استبعدها الباحث لأنها تنطلق من آراء ومصالح حزبية صارخة لجماعات سياسية متناحرة، وقد عاب Drabek على بعض التقارير الصحفية إما سكوتها عن الكوارث أو المبالغة في تصويرها لخدمة مصالح سياسية صارخة(١٦). وفي التعامل مع مختلف الأدبيات طرح الباحث على نفسه سؤالين رئيسيين ليهتدي بالإجابة عليهما في تناوله لهذه الأدبيات. ومثل هذه الخطوات والتساؤلات سبق أن اتبعها دارسون آخرون لظاهرة الكوارث في مجتمعات أخرى مثل Rossi(١٧).

١ ـ هل هناك حقائق خفية لم تظهرها الأدبيات المتاحة كل على حدة.

٢ ـ هل اختلاف البيانات اختلاف جوهري وإن لم يكن خلافاً جوهرياً فهل هو خلاف مفتعل يرجع لعدة أسباب وهي:

أ ـ ربما كان هناك اختلاف في تحديد مصادر الحقائق ومدى مصداقيتها، فبمرور الزمن أو اختلاف الظروف، قد يعطي المصدر الواحد معلومات مختلفة كمياً ونوعياً.

ب ـ ربما كان الناس مختلفين على سلسلة الأحداث التي مهدت للمجاعة أو صاحبتها أو أعقبتها وذلك في محاولاتهم لتوضيح العوامل المؤثرة في الموقف، كما قد يختلفون في تحديد المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة، فقد تصبح النتيجة سبباً، كما أن العلاقة بين الأسباب البيئية والأسباب السياسية علاقة متداخلة، فالطعام أداة من أدوات السلطة يمكن استغلالها وأن من لا يجوع لا يحس بوطأة الجوع، ويمكن قتل غير المرغوب فيهم دون استخدام الرصاص(١٨).

جـ ـ إن الدارسين أو المنظمين أو السياسيين أو الصحافيين ربما كانوا ينطلقون من مفاهيم وأطر فكرية وسياسية مختلفة سواء في استقائهم للمعلومات عن المجاعة أو في مصادر هذه المعلومات أو في تحليلهم أو تفسيرهم لظاهرة المجاعة أو في توظيفهم لها.

الهدف من هذه التساؤلات هو المساهمة في تطوير الإطار التصوري لمفاهيم المجاعة تنطلق منه جميع معلومات هذه الدراسة وفرضياتها وتفسيرها في ضوء المقارنة بين مختلف وجهات النظر ونقدها وتمحّيصها. ذلك أن معظم التقارير أو التصريحات أو البيانات تعاني من خلل منهجي واحد أو أكثر للأسباب التالية:

أ ـ تجزئة الحقائق وفقاً لانحيازات سياسية قد تقود في معظم الأحيان إلى استنتاجات خاطئة حول المجاعة وظروفها وأسبابها ونتائجها ووظائفها وطرق علاجها.

ب - الحقائق الجزئية قد تبسط الموقف وتأخذ طرفاً من الحقيقة ولا تتناولها في أبعادها المعقدة، وتتنكر أو تتغافل عن عوامل أساسية مؤثرة في ظاهرة المجاعة.

وللتغلب على ما في البيانات من خلل وعيوب فإن الباحث سيحاول علاجها وفقاً لما يلي من خطوات:

١ - من خلال تجميع التفسيرات الجزئية ومضاهاتها والمقارنة بينها يمكن أن تتبلور العوامل المؤثرة في المجاعة أو معظم هذه العوامل وفي هذا الصدد سيعتمد الباحث على التقارير الصحفية الغربية والعربية وتقارير المنظمات الدولية والتعليقات الإذاعية، كما يعتمد على بعض دراسات أكاديمية عديدة في التنظير لهذه الظاهرة.

ويرجع اعتماد الباحث على بعض التقارير والدراسات الغربية إلى حقيقة أن المراسلين والدارسين الغربيين الذين تم الاستناد إلى تقاريرهم يتميزون بمصداقية كبيرة من حيث تمرسهم بدراسة ظاهرة المجاعة ومن حيث اهتمامهم بها، ف «Dimbleby» كان أول باحث غربي نبه العالم إلى المجاعة في القرن الأفريقي في عام ١٩٧٣م.

أما «Deeds» فقد كان من أوائل المهتمين بآثار التصحر والجفاف في بلدان الساحل الأفريقي، فمنذ عام ١٩٣٥م ظل ينبه العالم إلى المخاطر التي تواجه هذه البلدان. وخبرة «Duffield» لا تقل عن سابقيه، حيث كان يشغل منصب مدير إحدى أنشطة الجمعيات الخيرية في العالم وهي «OXFAM» وقد أسهم بعدد من المقالات والكتب عن الحرب والمجاعة في أفريقيا.

٢ - بالتدريج يمكن أن تتبين العلاقات السببية بين مختلف عناصر موقف مأساوي، ومن ثم تخرج الدراسة بتعرف على الأسباب الحقيقية لظاهرة المجاعة وما ترتب عليها من نتائج وما طرح من برامج ونفذ لمواجهتها.

وللوصول إلى مفاهيم محددة تنطلق منها هذه الدراسة، فإن الباحث يمكن أن يعتبر الجفاف كارثة «Disaster» وما أعقبها من آثار مجاعة كان يمكن احتواؤها نكبة «Catastroply» حيث نكب الناس في أنفسهم بالموت أو المرض أو النزوح كما نكبوا في ثرواتهم من حيوانات وثمرات وعقارات وأراض ومراع وطرق مواصلات، وعدم القدرة على الاستفادة من الإمكانيات والموارد الموجودة أو المحتملة فضيحة «Scandle». حيث فشلت الأجهزة المعنية الوطنية والدولية في الاستفادة من الإمكانيات المتاحة مما أدى إلى تفاقم الظاهرة[١٩]. وكل هذه المظاهر ترتبت عليها أزمة حقيقية أو محنة «Crisis» يعيشها السودان في الوقت الراهن، ولا بد من الخروج منها سواء على المستوى الداخلي المحلي والوطني أو على المستوى الإقليمي والعالمي، خاصة وأن الظاهرة بمختلف مستوياتها ومسمياتها قد تم تسييسها من كل الأطراف لخدمة أغراض متعارضة ومتناقضة، وقد

استخدمت المجاعة سلاحاً لتغيير النظم السياسية أو الضغط عليها أو التشهير بها، كما أن المجاعة قد استخدمت سلاحاً ضد الخصوم لدرجة تصل إلى التجويع المتعمد.

إن واقع الكارثة يختلف باختلاف الزمان واختلاف المكان، فكارثة الجفاف قد أدت إلى المجاعة في السودان، ولكن في بلدان أخرى كالبلدان الغربية قد لا تترتب على الجفاف أي كوارث أخرى. ورغم هذا فإن المنهج هنا لا يخلو من احتمالات الخطأ، لأنه لا يخضع لمعايير يمكن قياسها قياساً دقيقاً، حيث لا يمكن إخضاع الأفكار والمواقف الإنسانية المجتمعية المحلية والدولية لمعايير كمية إخضاعاً تاماً. والمنهج هنا مجرد أداة في عملية الاستقصاء في إطار الاختلافات السياسية والأيديولوجية بين مختلف الأطراف المعنية. وبهذا المنهج الإجرائي يمكن أن نستخلص مجموعة من المقولات الافتراضية وهي في الأساس مقولات تم استخلاصها من الاطلاع المكثف على أدبيات البحث ومعايشة الظاهرة من قبل الباحث واهتمامه بها لمدى يزيد على العشرين سنة من المساهمات الإعلامية. ومثل هذه المقولات الافتراضية لا يمكن التعامل معها على أساس أنها فرضيات يمكن اختبارها، إلا بالاعتماد على نفس الأدبيات المستخلصة منها ومطابقتها واستخلاص نتائج منها تظل احتمالية بدورها وقد يصدق تعميمها أو لا يصدق كما قد تكون خاضعة للتعديل أو الإضافة. فالفرضيات في دراسة الكوارث الكبرى كما يقول Drabek لا يمكن إلا أن تكون مقولات افتراضية لا يمكن اختبارها[٢٠]. والمقولات الافتراضية التي تنطلق منها هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

١ - إن الظروف المناخية لم تكن وحدها المسئولة عن كارثة المجاعة في السودان.

٢ - إن المعاناة التي أعقبت المجاعة لا ترجع إلى ندرة الموارد في كل الأحوال بقدر ما ترجع إلى سوء إدارة هذه الموارد.

٣ - إن القوى السياسية الداخلية والخارجية تحاول أن توظف كارثة المجاعة لخدمة أغراض معلنة أو خفية، ومن ثم فإن أنشطة مختلف الأطراف وجهودها التي بذلت أو لم تبذل لاحتواء ظاهرة المجاعة لم تكن مجردة من المآرب السياسية، ولذلك اختلفت الأدبيات في تحديد مفاهيم المجاعة ومصطلحاتها ولكل منطلقاته الخاصة، ولكي لا يقع الباحث ضحية للخلط المتعمد للمفاهيم، فإن من خطوات بحثه الأساسية التقيد بتعاريف محددة للمجاعة وما يمكن أن ينجم عنها من آثار.

تعريف المجاعة «Famine»

تحددها موسوعة الكتاب العالمي بأنها «نقص مستمر في الغذاء يتسبب في انتشار الجوع والموت. فطوال التاريخ ضربت المجاعات منطقة واحدة - على الأقل - في العالم كل بضع سنوات، حيث يقاسي ملايين الناس من ظاهرة الجوع نتيجة لنقص مريع في إنتاج الطعام أو استيراده لأي سبب من الأسباب، وقد ينجم عن ذلك آلاف أو ملايين الوفيات...»[٢١].

وتعرف الموسوعة البريطانية المجاعة بأنها «ندرة شاملة في الطعام مصحوبة بالجوع والموت جوعاً لأعداد كبيرة من الناس. وأن قصة المجاعات يمكن إرجاعها إلى تاريخ بعيد، ففي التاريخ الفرعوني حسب ما ورد في الكتب المقدسة، فإن نبي الله يوسف قد نصح فرعون باتخاذ التدابير اللازمة طوال سبع سنوات من الرخاء لمواجهة سبع سنوات عجاف(٢٢).

ويعرف (Dando) المجاعة بأنها «ظاهرة ثقافية بشرية وليست طبيعية، وهي عبارة عن نقص حاد مؤقت في الغذاء في مكان معين وزمن معين، ويمكن علاجها عن طريق توفير الغذاء وجلبه من مناطق أخرى لا تعاني من هذا النقص. وأن معظم المجاعات التي ضربت العالم في هذا العصر كان يمكن درؤها»(٢٣).

ويختلف تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية عن التعريفات السابقة، وهو تعريف أكثر مرونة، وهذا يتفق مع ما أجمع عليه كثير من الدارسين في علم الاجتماع في تعريفهم للكارثة، حيث يذهبون إلى أن الكارثة مثلما تتطلب مرونة في المواجهة، فإنها تتطلب مرونة في تحديد المفاهيم والتعريفات والمصطلحات(٢٤). فالمجاعة تعرف على أنها «مصطلح غامض من الصعب تحديده، ولكنه ساطع للعيان حين يتم الاعتراف به... فأحد البلدان قد يحدد المجاعة على أساس أنها نقص في الطعام أو الغذاء بينما يطلق عليها بلد آخر مجاعة. فمقاييس الجوع تختلف من بلد إلى بلد، ولعل المراسلين الغربيين عندما يوردون في تقاريرهم أن بلداً من البلدان النامية يعاني من المجاعة، فربما كان هؤلاء الصحافيون يطبقون مقاييس المستويات المعيشية في بلدانهم بينما الذي يحدث في تلك البلدان النامية ليس في الحقيقة مجاعة، وإنما مجرد نقص أو فجوة في الغذاء أو مجرد إرهاصات أو مخاوف من نقص في الغذاء، ومن ثم يمكن تداركه قبل أن يتفاقم ويتحول إلى مجاعة..»(٢٥).

وتضيف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنه لا توجد معايير لقياس درجة المجاعة أو مداها أو درجة الضعف والهزال المترتب عليها، أو حتى ارتفاع معدلات الموت المعزوة لها مما يميزها عن نقص الغذاء. ومن ثم يمكن أن تعرف المجاعة تعريفاً إجرائياً نسبياً يخضع لظروف الزمان والمكان والثقافات، فالمجاعة مبدئياً يمكن تعريفها بأنها نمط مطرد من الجوع يمتد لمساحات جغرافية واسعة، وتؤثر في عدد كبير من السكان، ومن ثم فإن الجوع على مستوى قطاعات سكانية صغيرة الحجم كالأسرة أو كقرية نائية لا يمكن أن يطلق عليه مجاعة، كما أن النقص المريع في الغذاء لبضعة أسابيع، لا يطلق عليه مجاعة فالجوع الذي يسبق الحصاد في كثير من البلدان النامية لا يمكن أن تطلق عليه مجاعة. كما أن انعدام عناصر غذائية معينة مع توفر غيرها لا يمكن أن تطلق عليه مجاعة، فالطعام المألوف في منطقة ما من العالم قد يكون غير مألوف في مناطق

أخرى، وقد لا يطاق في هذه المناطق مهما بلغت قيمته الغذائية، وهذا جانب أغفلته، وربما عمداً، بعض منظمات الإغاثة الغربية، في تقديمها لبعض أنواع الغذاء غير المألوف فلم تحل المشكلة وإنما زادته تعقيداً.

ويرى الأخوان (Daddock) إنه لا يمكن التمييز بين سوء التغذية والمجاعة إلا عندما ينجم عنها انهيار كامل للأسرة والمجتمع ويعجزان عن أداء وظائفهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أي عندما تصاب جميع المؤسسات بالتفكك والانهيار التام ويموت الناس بمعدلات أسرع(٢٦).

وعلى كل حال يمكن التعرف على المجاعة من خلال أعراضها أو مظاهرها على سكان معينين، فالسكان الذين يعانون من المجاعات يصبحون بالتدريج هزيلين وضعفاء، وكسيحين وغير مكترثين، لدرجة الاستلقاء دون حراك، وفي خمول ظاهر، داخل بيوتهم أو في الشوارع والطرقات، وهم عبارة عن هياكل عظمية، تحمل بطونًا ضامرة، ولا ينتظرون غير الموت. وفي المناطق التي تضربها المجاعات ربما تنتشر ظاهرة التشرد والتسول بين أعداد مهولة من السكان وخاصة في حال نزوحهم إلى مناطق أخرى(٢٧).

ولكي يفرق الباحث بين المجاعة ونقص الغذاء، فإنه ببساطة يمكن تعريف المجاعة بأنها قدر من الجوع لا يمكن تحمله أو درؤه بواسطة ضحاياه، ويصيب أعداداً كبيرة من السكان وتزداد حدته بمرور الزمن ويفضي إلى ارتفاع مفاجىء مطرد في معدلات نسب النازحين والمرضى والوفيات، بينما يعرف نقص الغذاء بأنه قدر من الجوع يمكن تحمله. ولذلك فإنه يمكن للباحث أن يُعرّف المجاعة بأنها ظرف استثنائي قد تتعدد أسبابه، وهي أيضاً أسباب استثنائية، بينما نجد أن النقص في الغذاء ربما كان ظرفاً مألوفاً وأسبابه معروفة مألوفة ومعايشة في البلدان النامية، ومنها السودان، وقد تكون هناك أسباب ونتائج مشتركة بين المجاعة وبين نقص الغذاء، كما أن نقص الموارد أو الغذاء قد يؤدي إلى المجاعة إذا زادت معدلاته الكمية زيادة مطردة بصورة تؤدي فجأة إلى تغيّرات نوعية، تفوق إمكانيات وموارد بلد معين أو منطقة معينة.

إن مثل هذه التغيّرات قد أصبح من المستحيل أن يعالجها كل بلد بالاعتماد على موارده الذاتية. ومن منطلقات إنسانية في المقام الأول أصبحت محاربة الجوع في العالم من مسئوليات الأمم المتحدة الأساسية من خلال وكالاتها المتخصصة، وخاصة منظمة الزراعة والأغذية (FAO) والتي أنشئت في سنة ١٩٤٥م، وكمشروع مشترك بين هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية بدأ برنامج الغذاء العالمي في سنة ١٩٦٢م ومن مسئولياته تقديم العون الغذائي في حالات الطوارىء في البلدان النامية.

نتيجة للمجاعات التي ضربت البلدان النامية في أوائل السبعينيات من هذا القرن، فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الغذاء في روما في سنة ١٩٧٤م، وقد أنشأ المؤتمر مجلس

الغذاء العالمي كوكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ومن مسؤولياته تنسيق الجهود لتأمين ١٠ ملايين طن من الغذاء لتوزع على البلدان النامية في كل عام. كما أن على هذا المجلس أن يجمع احتياطيات غذاء عالمي لاستخدامها في حالات المجاعات، وينسق المجلس جهوده مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF) ومنظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) مع التنسيق مع جهود المنظمات التطوعية الدولية والإقليمية والقطرية، وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث (UNDRO) ببرنامج لإيقاظ وعي الناس وتهيئتهم لما يمكن اتخاذه من إجراءات وقائية تحول دون وقوع الكوارث أو التخفيف من وطأتها.

ومن أهم الأجهزة التي انبثقت عن مؤتمر روما «جهاز الإنذار المبكر الدولي» للتنبؤ بنقص الغذاء المستقبلي في مختلف البلدان ومنها السودان الذي تفاوتت استجاباته من حين إلى آخر مع مختلف الجهود الدولية لدرء المجاعات أو معالجتها بداية بالاختلاف أو الاتفاق حول أسبابها ومروراً بالاختلاف حول حجمها ونتائجها ونهاية بالاختلاف حول طرق علاجها كما سنتناوله فيما يلي:

حجم كارثة المجاعة وتاريخها في السودان

إذا رجعنا إلى تاريخ السودان المكتوب، فإننا لا نجد سوى إشارات طفيفة إلى المجاعات التي ضربت السودان أو عرفها قبل القرن العشرين، أما التراث الشفاهي فإنه مليء بإشارات إلى هذه المجاعات وما أعقبها من كوارث الموت جوعاً أو انتشار الأوبئة والأمراض أو الحروب والنزاعات والنزوح والهجرات القبلية والعشائرية إلى درجة تشبه الأساطير، كأسطورة المجاعة التي أدت إلى القضاء على قبائل «العنج» في شمال السودان وأواسطه، فعلى الرغم من أن العنج كانوا يملكون ثروات طائلة من الذهب، فإنهم لم يجدوا ما يقتاتون به، وبقوا معتصمين بمغارات في جبالهم يختفون بها نهاراً، ويخرجون ليلاً للبحث عن فتات طعام أو سقط متاع هم على استعداد لدفع مثله كيلاً من الذهب، ولو وجدوا «الكيل بالكيل ما رقدوا بالميل» كما تقول «نصيرة بنت الجبل» آخر من تبقى منهم معتصمة بجبل «البركل».

وفي طبقات «ود ضيف الله» وعلى الرغم من أنه يؤرخ لفترة زمنية تتراوح بين خمسة وثلاثة قرون من دخول العرب المسلمين أو الإسلام إلى السودان، إلا أنه لم ترد سوى إشارات طفيفة إلى المجاعات التي عرفها السودان في القرن السادس عشر الميلادي إلى القرن الثامن عشر منه. ويطلق «ود ضيف الله» على المجاعة «النجيع» و«النجعة» ويقصد بالمصطلحين النزوح الذي يعقب المجاعة أو يصاحبها وغالباً ما يكون نجوعاً أو نزوحاً جماعياً من منطقة إلى أخرى، كما يطلق على المجاعة مصطلح «الغلا» حينا و«الغلاء» في مواقع أخرى أو «الضيق». وفي الحقبة التي يؤرخ لها «ود ضيف الله» عرف الناس مجاعة «أم لحم» وهي سنوات مجاعة ووباء شديدين، ويبدو أنها امتدت لأربع سنوات من ١٠٩٥ هـ إلى

١٠٩٩ هـ، ويصفها «ود ضيف الله» بأنها «سنة النيل اللم الناس من أم لحم»... وقيل «من شدة الغلا أكل الناس الكلاب»...

ولعل الناس في هذه السنة لم يلجأوا إلى النيل فحسب، ولكنهم لجأوا إلى مناطق أخرى كـ «كردفان» لأنه فيما يبدو أن هذه المجاعة قد ضربت المناطق الوسطى من السودان، ومنطقة الجزيرة على وجه الخصوص، فقد ذكر «ود ضيف الله» أن الشيخ القدال بن إبراهيم ابن عبودي «نجع من بحر أبيض» في «أم لحم» إلى «كردفان»، كما يشير في موضع آخر إلى أن «السيال» كان بلداً عامراً يقع بين «البحر الأبيض» أي النيل الأبيض و«العاديك» أي النيل الأزرق وإلى «العاديك» أقرب وهو مقابل «لأبي عشر» و«الحلاويين» وقد خربته «أم لحم». كما وردت إشارة إلى أن الشيخ «ضيف الله بن علي الفضلي الجعلي» مات في «نجعة أم لحم» أثناء نزوحه من «الحلفاية» إلى وادي «الحسيب» شرق «ود راوه».

كما ترد في طبقات «ود ضيف الله» إشارة أخرى إلى مجاعة تسمى «سنة غلا الجدري» وقد وقعت في سنة ١١٥٠ هـ / ١٧٥٠م، حيث يذكر أن الناس في «الحلفاية» وقفت تتفرج في «النجيع»، أي النزوح، الذي سد وجه «الحلفاية» بالآدمي والبعير والبقر والشاة، وكان الشيخ «شرف الدين العركي» راكباً يتقدم «النجاع» الذين أصابهم «الجدري» فمات «الشيخ شرف الدين» ومعه تسعون نفساً[٢٨].

لم تقف المجاعات عند هذا الحد، ولكن لعل أبلغها أثراً وتدميراً هي «مجاعة سنة سته» التي ضربت السودان في مطلع القرن الرابع عشر الهجري (١٣٠٦ هـ) ونهاية القرن التاسع عشر الميلادي. ففي عهد الخليفة عبدالله التعايشي، مضى خريف سنة ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨م فلم يقع مطر كافٍ في السودان، ولا زاد النيل الزيادة المعتادة ثم جاءت سنة ١٣٠٧ هـ ـ ١٨٩٠/٨٩م، فأتى الجراد وأكل معظم الزرع... فأصاب الناس جوع عظيم لم يروا مثله في سالف العصور، فأهلك منهم أضعاف ما أهلكته الحروب والأوبئة. وقد أقفل الكثير عليهم الأبواب، وماتوا جوعاً هم وأولادهم، لكي لا يضطروا إلى التسول فيعيروا بذل السؤال. وعمّت هذه المجاعة جميع بلاد النيل والسودان الشرقي والغربي ما عدا «فاشودة» فذهب التجار إليها وأتوا منها بالحبوب إلى أم درمان فخففوا بعض المصائب عن أهلها[٢٩].

ربما أدت مجاعة سنة ١٣٠٦ هـ / ١٣٠٧ هـ، إلى هلاك أعداد كبيرة من البشر في السودان، كما أن الحروب والصراعات الداخلية والخارجية قد أهلكت أعداداً أخرى، يضاف إلى ذلك الأمراض والأوبئة التي عرفها السودان في ذلك الوقت، وقد حاولت القوى الاستعمارية رسم صورة بشعة لظروف السودان في أيام المهدية، فسيّست المجاعة، حيث تورد بعض الدراسات التاريخية، بأن عدد السودانيين انخفض من حوالي عشرة ملايين إلى أقل من مليونين بسبب المجاعات والحروب والأوبئة والأمراض في عصر المهدية (١٨٨٥م ـ ١٨٩٩م). ويبدو أن البيئة استطاعت أن تستعيد توازنها، خاصة وأن إدارة الحكم

الاستعماري الثنائي «الإنجليزي / المصري» قد تنبهت إلى تلك المخاطر، ومن ثم عمدت إلى تنمية الموارد والمحافظة على الأمن وتقديم الخدمات، فلم يشهد السودان مجاعة مرة أخرى إلا في سنة ١٩١٤م، وقد أمكن احتواؤها، فما عرف الناس لها ضحايا أو أموات، وحتى في أيام أو سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، وعلى الرغم من تأثر السودان بها تأثراً مباشراً فإن السودان لم يشهد مجاعة في تلك السنوات.

بفجر استقلال السودان تفجرت الصراعات الإقليمية والعرقية والدينية مرة أخرى في جنوب السودان، وبعد فترة من الأمن والاستقرار استمرت إلى ما يقارب نصف قرن من الزمان أو تزيد، (١٨٩٩ ــ ١٩٥٤م)، وفي الغالب فإن أسباب المجاعات لا تعزى إلى عامل واحد فحسب، ولكن تتضافر فيها مجموعة من العوامل البيئية والبشرية كما سنوضح ذلك في جزء لاحق من هذا المبحث. لقد سبقت المجاعات التي عرفها السودان خلال الثمانينيات وإلى وقتنا الراهن، إرهاصات عديدة من حرب في الجنوب تفجرت منذ ١٩٥٤م، وصراعات قبلية وخاصة في جنوب كردفان وشمالها، وفي شمال دارفور، وتلك هي المناطق التي عانت وتعاني أكثر من غيرها من المجاعة سواء كانت مجاعة ١٩٨٥/١٩٨٤م أو المجاعة الحالية ١٩٩٢/١٩٩٠م وهي مناطق أقل نمواً من غيرها وتكاد تكون محرومة من الخدمات ولا تملك قنوات للتعبير عن مظالمها تجاه الحكومة المركزية.

وللتعرف على حجم هذه المجاعات، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن التعرف على حجم الكارثة يقتضي من الباحثين دقة متناهية تضع في حسبانها جميع وجهات النظر، فغالباً ما يوظف حجم الكارثة لخدمة أغراض أو أهداف تتجاوز مجرد محاولات احتوائها، فربما كانت هناك مصلحة معينة لتهويل حجم الكارثة بالنسبة لجهات معينة، وربما كانت هناك مصلحة ــ أيضاً ــ لجهات أخرى في التقليل من هذا الحجم، ومن ثم التقليل من مخاطرها، وفي كلتا الحالتين قد لا تخضع التقديرات لحقائق أو معايير ثابتة، ومن ثم تصبح مجرد تخمينات أو تلفيقات لخدمة أغراض أو أهواء معينة، وفي الوقت الراهن تعددت المؤسسات المعنية بالمجاعات عموماً وبالسودان خصوصاً، ومن ثم تعددت ــ أيضاً ــ الأهواء والأغراض.

لقد اختلفت تقديرات حجم المجاعة في ١٩٨٥/٨٤م كما اختلفت تقديراتها في سنة ١٩٩١/٩٠م، فعلى سبيل المثال فقد أوردت جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٢م في تقرير لها من السودان أن المجاعة تضرب حوالي ١ر٢ مليوناً في الإقليم الشرقي، وحوالي ١ر٢ مليوناً في غرب السودان «كردفان ودارفور» [٣٠]. وفي اجتماع له مع رئيس الجمهورية يؤكد حاكم كردفان بأن عدد المتضررين في كردفان وحدها بلغ ١ر٢ مليوناً، كما جاء بجريدة الأيام بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٥م[٣١]. أما وزير الصحة فإن له تقديرات مختلفة أيضاً، حيث ذهب إلى أن هناك حوالي ثلاثة ملايين سوداني اضطروا للنزوح عن منازلهم بسبب الجفاف في العام الماضي، وفيهم حوالي ٢ر٨ مليوناً من إقليمي كردفان ودار

فور و٨٠٠ ألف في شرق السودان وذلك حسب ما جاء في جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ١٩٨٥/١/١٨م[٣٢]، ولكن السياسة الكويتية تعطي تقديرات مختلفة في عدد لاحق حيث تذهب إلى أن هناك ٢٫٥ مليوناً من المتضررين من المجاعات في الإقليم الشرقي وحده[٣٣].

إذا قارنا بين التصريحات السابقة حسب مصادرها، فإننا نجد اختلافاً بيّناً في التقديرات وعدم دقة، ويصل الفارق بين التقديرات إلى مليون أو إلى مئات الآلاف، وكأن الزيادة أو النقصان وبهذا الحجم لا تعني شيئاً. وقد استمر هذا الاختلاف المخل في التقديرات وفي التقارير والدراسات والتصريحات التي صدرت حتى الآن عن المجاعة الحالية، ففي تقرير صحفي لـ «Winter» في جريدة «هيرالد تريبيون الدولية» بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢م، يذكر أن الحرب الأهلية في الجنوب تضافرت مع الجفاف لتضع حوالي ١١ مليون سوداني أمام خطر المجاعة[٣٤]. أما وكالة «رويتر» وفي تقرير لها من «نيروبي» بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠م، وبناء على ما ورد في تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية «FAO» وحسب تقديرات موظفي الإغاثة والدبلوماسيين الغربيين في السودان، فإن عدد المتضررين من المجاعة سيتراوح بين ٣ ـ ٧ ملايين ببداية فصل الصيف من هذا العام ١٩٩١م [٣٥].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قدر مدير لجنة اللاجئين بأن أعداد المتضررين من المجاعة في السودان ستصل إلى ١١ مليوناً أو نصف سكان السودان، وأن شرق السودان سيتأثر بالجفاف ويعاني من المجاعة. أما أحد محرري «الديلي تلغراف» وبتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥م فإن «Deedes» يذهب إلى أن أزمة الخبز تهدد ٥ ملايين سوداني. وتختلف تقديرات وزير المالية السوداني عن كل هذه التقديرات حيث ناشد في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٩٩١/٤/١٨م المنظمات الدولية لتقديم المساعدة لضحايا المجاعة في السودان وقدر عددهم بـ ٣٫٥ ـ ٤ ملايين. وهناك تقديرات أخرى صادرة من الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بأن ٩ ملايين يواجهون خطر المجاعة حسب ما جاء في «Saudi Gazette» بتاريخ ١٩٩١/٤/١٠م [٣٦]، وفي آخر تقرير صادر عن الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يقدر أن عدد المتضررين من المجاعة يتراوح بين ٧ ـ ٩ ملايين شخص [٣٧].

مما سبق يتضح لنا مدى الفارق في التقديرات، ولكن هناك اتجاه عام يحكم هذه التقديرات، فبينما تحاول التقارير الغربية أن تعطي حجماً أكبر للظاهرة فإن التقديرات الحكومية الرسمية والتصريحات تحاول أن تقلل من حجم هذه الظاهرة، ولذلك نجد فارقاً بين التقديرات الحكومية الرسمية والتقديرات الغربية الرسمية والصحفية وتقديرات الأمم المتحدة، يصل أو يتراوح بين واحد مليون و٧ ملايين. والاختلاف على هذا النحو لا يمكن أن يكون خلافاً عفوياً، ولكن لا بد أن تكون خلفه مرامي أخرى ربما كانت سياسية في المقام الأول، وقد تصل هذه المرامي إلى نكران الظاهرة في حد ذاتها أو إعطائها مسميات مختلفة وخاصة من قبل الحكومة السودانية، كما أن هذه التقديرات تختلف في البلد الواحد بين حين وآخر

ومصدر وآخر كما هي الحال بالنسبة للتقديرات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

مدى الاعتراف بظاهرة المجاعة والعوامل المؤثرة فيه

عدم الاعتراف بكارثة المجاعة يكاد يكون ظاهرة تتسم بها النظم العسكرية وغيرها في أفريقيا، وهو ليس تقليداً سودانياً خالصاً، وخوفاً مما يترتب على المجاعات من نتائج عدم استقرار سياسي واجتماعي، فكثيراً ما يسارع القادة الأفارقة إلى نكرانها وعدم الاعتراف بها رغم تفاقمها[٣٨].

وإذا قارنا بين تقديرات حجم المجاعة في سنة ١٩٨٤/١٩٨٥م وبين تقديرات المجاعة الحالية ١٩٩٠/١٩٩٢م، فإننا نجد أن الاختلافات في التقديرات في المجاعة الأولى كانت أقل بكثير من الاختلافات في تقديرات حجم المجاعة الثانية، ولعل السبب في ذلك يرجع أساساً إلى أنه كان هناك تقارب في وجهات النظر السياسية بين الحكومة السودانية في عهد نميري وبين الدول والمنظمات المانحة، وربما انحصرت الخلافات في ذلك الوقت حول هل يُعطى المزيد من الاهتمام لعلاج ظاهرة اللاجئين أم أن الأسبقية كان يجب أن تعطى لضحايا المجاعة من السودانيين، وقد حاولت حكومة نميري أن تقلل من أهمية المجاعة في السودان لتخفي إخفاقاتها الداخلية، بينما حاولت أن تبرز قضية اللاجئين لتحصل على مزيد من المعونات ولتعزي أسباب عجزها لعوامل خارجية من مسؤولية البلدان المجاورة والمجتمع الدولي، ومن الملاحظ أن هذه النظم تقع في تناقضات مستمرة نتيجة لهذا الموقف، فهي لا تعترف بحجم الكوارث خوفاً من المحاسبة أو الاتهام بالتقصير، ولكنها في نفس الوقت تضخم حجم الكوارث وتبالغ فيه حين تأمل في المزيد من العون الخارجي.

يضاف إلى ما سبق أن البلدان الغربية كانت حريصة في البداية أيضاً على إعطاء مزيد من الأهمية لقضية اللاجئين وخاصة الأثيوبيين وربما كان ذلك بهدف تغطية الولايات المتحدة لعمليات نقل اليهود «الفلاشا» وتمكينها من ذلك سواء علمت حكومة السودان أم لم تعلم[٣٩].

إن المجاعة في ١٩٨٤/١٩٨٥م، ربما عادت إلى بداية المجاعة الحادة بإقليم دارفور في عام ١٩٨٣م، فقد كانت هناك هجرات جماعية، فقد نزح «الزغاوة» من قبل في السبعينيات بسبب القحط والجفاف، وقد زار «النميري» الفاشر في سنة ١٩٨٤م، ولكنه تحدى أن يكون حجم المجاعة بالصورة التي تؤدي إلى حفر بيوت النمل أو خرط أوراق الشجر [٤٠]. هذا وقد كان الاعتراف بالمجاعة الأولى من قبل الدولة في عهد نميري اعترافاً تدريجياً ولم يخضع لضغوط خارجية كما هي الحال بالنسبة لحكومة البشير. كما أن الاعتراف بالمجاعة كان يتم بصورة جزئية، وهناك مناطق عانت من المجاعات ولم يعترف بها، ووفقاً لهذا المنحى فقد أعلن إقليم «دار فور» في مايو ١٩٨٤م منطقة كوارث طبيعية [٤١]. كما شكلت لجنة للإغاثة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية[٤٢].

هذا وإن أدلى وزير الزراعة السوداني بأن موجة الجفاف في ذلك الوقت لا تهدد السودان بالمجاعة[٤٣]، وتمشياً مع منهج التجزئة والتدرج والكتمان فإن هناك أقاليم لم يعترف بوجود مجاعة فيها، حيث ظلت السلطات المايوية تتكتم على المجاعة في الإقليم الأوسط، وقد بلغ عدد المتأثرين بالجفاف ٩٨٣ ألف شخص، وكانت أكثر المناطق تضرراً مناطق مديرية النيل الأبيض وشرق الجزيرة وأجزاء من شمال وغرب الجزيرة وجيوب متفرقة من النيل الأزرق.

بنهاية عام ١٩٨٤م وبداية عام ١٩٨٥م، بدأت أخبار المجاعة تتسرب إلى مختلف أجهزة الإعلام العربية والعالمية، ومن ذلك ما ذكرته جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ١٨/١/ ١٩٨٥م، فقد جاء في أحد تقاريرها أن محنة السودانيين قد تصبح في وقت قريب بنفس خطورة محنة ضحايا المجاعة الأثيوبيين[٤٤].

إن انتهاء كارثة المجاعة في ١٩٨٤/١٩٨٥م، لم يضع حداً للمجاعات، فبسبب الحرب في جنوب البلاد تشكلت مأساة أخرى، ففي أبريل ١٩٨٩م أصدرت المجموعة الأوربية بياناً أوضحت فيه أن الصراع الذي يدور في جنوب السودان على مدى ست سنوات، قد تطور إلى كارثة سياسية واجتماعية ومأساة إنسانية. وأشار البيان إلى أنه في مارس ١٩٨٩م، عقد بالخرطوم مؤتمر على مستوى عالٍ نظمته حكومة السودان والأمم المتحدة ليقرر الإجراءات الضرورية الطارئة لتحاشي المجاعة في الجنوب. وقد كانت الاستجابة الأوربية لهذا المؤتمر سريعة حيث أقرت مساعدات طارئة في مجال الغذاء، وانتظمت عملية إغاثة مكثفة لضحايا المجاعة في جنوب البلاد سميت «بشريان الحياة»[٤٥].

أما بالنسبة للوضع الراهن ١٩٩٢م فإنه ليس أسوأ مما كان عليه الحال في السنوات ١٩٨٥/٨٤م، ولكن في ذلك الوقت كانت الحكومة متعاونة مع الجهود العالمية للإغاثة، وقد أنقذت تلك الجهود ملايين البشر[٤٦]، ولكي يتلقى السودان المساعدة في الوقت الراهن، فإن البلدان الغربية المانحة ــ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ــ تصر على أن يعترف السودان رسمياً بالمجاعة ويطلب المساعدة علناً، ولكن الحكومة بدلاً من أن تتجاوب مع هذا الطلب، فإنها تؤكد بأن السودان لا يواجه مجاعة وإنما فجوة غذائية[٤٧].

لقد استمرت ضغوط الدول الغربية المانحة على حكومة البشير للاعتراف بالمجاعة لما يزيد على أربعة عشر شهراً، ولكن الحكومة لم تستجب لهذه الضغوط، فقد استخدمت وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، الأقمار الصناعية والحاسب الآلي في الكشف عن حجم الظاهرة عن طريق ما يسمى بنظام الإنذار المبكر بالمجاعات، وذلك منذ شهر مارس ١٩٩٠م، حيث نبهت الوكالة إلى أن هناك حاجة طارئة وماسة لإمداد السودان بالغذاء[٤٨].

ومنذ أكتوبر ١٩٩٠م ظلت هناك صراعات بين المحتاجين والذين يشبعون هذه

الاحتياجات، وهو صراع بين الحكومة العسكرية السودانية والبلدان الغربية من جهة، كما أنه صراع بين الحكومة السودانية والقوى المعارضة لها في شمال البلاد وفي جنوبها، وفي داخل السودان وخارجه من جهة أخرى، وبعد ستة أشهر من بداية عمليات الإغاثة فإن النظام لا يزال مصراً على عدم الاعتراف بالمجاعة، حيث لا يظهر هذا المصطلح في أيّ وثيقة رسمية حكومية، ويصر وزير المالية على أن ما يواجه السودان هو مجرد فجوة غذائية، ويضيف في تصريح له أورده «Dimbleby» بأنه إذا كان هناك ٥٠ ألف طفل يموتون في العالم كل يوم من سوء التغذية فما المانع إذا كان للسودان نصيب عادل من بين هؤلاء الموتى(٤٩).

ويتواصل النكران ـ ظاهرياً ـ حيث ذكر، مستشار اللجنة الاقتصادية بأنه لا توجد مجاعة في السودان(٥٠). هذا وإن كانت الحكومة قد انتهجت نهجاً تجزيئياً ومتدرجاً في الاعتراف بالمجاعة، ففي ١٩٩٠/١١/١١م، أعلنت «كردفان» منطقة مجاعة. وفي ١٩/ ١٩٩١/٤م اضطرت حكومة السودان وبعد فوات كثير من الأوان، أن توجه نداء لتقديم معونات عاجلة لتسهيل نقل الإغاثة إلى المتضررين الذين تقدر الحكومة عددهم بأربعة ملايين شخص في غرب البلاد وجنوبها، وحذرت الحكومة من ضيق الوقت أمام وصول الإغاثة إلى المناطق المتأثرة بالجفاف. ومن الملاحظ أن الحكومة أسمتها المناطق المتأثرة بالجفاف ولم تسمها مناطق المجاعات، واستخدام مصطلح الجفاف يصب في خانة عدم الاعتراف بالمجاعة حتى الوقت الراهن مايو ١٩٩١م(٥١). هذا وقد أصبح عدم الاعتراف بالمجاعة سبباً مباشراً من أسباب تفاقمها والتي نناقشها فيما يلي:

أسباب المجاعة على المستوى العالمي

إذا كانت الأطراف المعنية قد اختلفت في مفاهيم المجاعة ومصطلحاتها كما اختلفت في تقديرات حجمها، فإنه من باب أولى أن تختلف هذه الجهات أو الأطراف حول أسبابها أو نتائجها، والعلاقة هنا بين الأسباب والنتائج علاقة تبادلية، فربما أصبحت النتائج أسباباً، كما أن هناك أسباباً موضوعية وأسباباً ذاتية، وهناك أسباب رئيسية وأسباب فرعية، وأسباب ظاهرة وأسباب خفية، وأسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٧٨م/١٨٧٩م حدد «Walford» ١٢ سبباً لظاهرة المجاعة وقد صنفها في أسباب طبيعية لا سيطرة على الإنسان عليها، وأسباب مختلقة ومن صنع الإنسان ويمكنه السيطرة عليها. وقد ظلت هذه التقسيمات ماثلة وصادقة إلى وقتنا الراهن، هذا وإن كان الإنسان ـ حقيقية ـ قد تمكن من التحكم في بعض العوامل الطبيعية كما قلل من آثارها.

العوامل أو الأسباب الطبيعية تشمل الجفاف والسيول والفيضانات والزلازل والبراكين والحرائق، والبرودة أو الحرارة غير الموسمية والأعاصير والعواصف والرياح والمد وأمراض النبات والآفات الحشرية.

أما الأسباب البشرية فهي في الغالب أسباب سياسية تشمل الحروب والحصار والمقاطعة الاقتصادية أو تدمير مخزون الغذاء والمزارع، والمجاعات الكبرى في العالم تضافرت فيها عوامل طبيعية وبشرية، كما أن الظروف الاقتصادية والسكانية وانتشار ظاهرة الفقر كالبطالة والاقتصاد الزراعي المعيشي ووجود عدد كبير من العمال الزراعيين في مجتمع كثافته السكانية عالية، يمكن اعتبارها جميعاً أسبابا من أسباب المجاعة أو تهييء للمجاعة، وبينما تعتبر هذه العوامل عوامل متأصلة، فإن العوامل الطبيعية والسياسية تعتبر عوامل مستعصية(٥٢).

وتصنف الموسوعة البريطانية أسباب المجاعات وفق أربعة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

١ ـ فشل المحصولات الزراعية بسبب الجفاف، فالمناطق المدارية وشبه المدارية أكثر عرضة للجفاف من غيرها.

٢ ـ الحروب والاضطرابات الأهلية، وهي ناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والبيئي، وهي أيضاً سبب في المزيد من تردي الأحوال الاقتصادية والبيئية.

٣ ـ أمراض النبات والحيوان والأوبئة الحشرية التي تقضي على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

٤ ـ الكوارث الطبيعية الكبرى كالزلازل والفيضانات التي تؤدي إلى تدمير المحاصيل ومخزون الطعام وطرق المواصلات(٥٣).

وتعزى Lowenberg وزملاؤها المجاعة إلى عدم الكفاءة في التوزيع، كما يعزوها بعض الدارسين إلى نمط المعيشة، فهي تصيب مناطق الزراعة الإعاشية أو شبه الإعاشية(٥٤). وربما كان الجوع نمط حياة كثيرين في البلدان النامية. فالعادات والتقاليد والطقوس قد تكون عقبات تحول دون الاستفادة من الحيوان والأرض والطعام، كما تقف عائقاً دون المستحدثات الزراعية والحوافز والتسويق والسلفيات والاستخدام الأمثل للأرض وملكيتها وعدم تقبل محاصيل جديدة أو بذور محسنة وآليات وأسمدة ومبيدات(٥٥). كما أن هناك قدراً كبيراً من المحاصيل الغذائية تعلف بها الحيوانات مما يضاعف من ثمنها ويضعف قوة الفقراء على شرائها(٥٦). وهناك من يرى أن المجاعات في الوقت الراهن ربما كانت غير حقيقية لأنها أصبحت مشوبة بنبرة عاطفية عالية لاجتذاب مساعدة الآخرين(٥٧). ويرى البعض أن المجاعات مرتبطة بعوامل أخرى كالأمية وتردي الأحوال السكنية والبطالة وسوء التغذية، والمجاعات تصيب أمماً لا حول لها ولا قوة، يضاف إلى ذلك سوء إنفاق مواردها، فالموارد التي تذهب لشراء السلاح تفوق الموارد الموجهة لتأمين الغذاء(٥٨).

الجفاف

وفي السودان نجد أن المجاعات يمكن أن تعزى إلى أكثر من سبب واحد من الأسباب

السابق ذكرها، ولكن الجفاف والحرب يعتبران السببين الرئيسين للمجاعات، فانعدام الأمطار أو شحها أو هطولها في غير مواعيدها تؤدي جميعها إلى فشل المواسم الزراعية أو إلى انعدام المراعي. والسودان يقع في واحدة من المناطق المرشحة أكثر من غيرها لظاهرة الجفاف، فقد عانت بلدان الساحل أو السهل الأفريقي أكثر من غيرها من بلدان العالم من الجفاف منذ أوائل الستينيات. وكما يقول أحد المراسلين الصحافيين الغربيين فإن السودان يمثل الآن أكبر حقل من حقول الموت في العالم بسبب المجاعات(٥٩).

ويعزو بعض الدارسين الكوارث المناخية في السودان إلى تذبذب في المناخ لا يمكن التنبؤ به، حيث لا توجد في السودان دورة مناخية محددة المعالم كأساس للتنبؤ الموسمي أو السنوي، وقد أصبح مناخ السودان عرضة للتحول أو التغيرات الفجائية، حتى أن ذاكرة الإنسان السوداني قد اختلت وأصبحت عاجزة عن التنبؤ بمسيرة المناخ، وهو يسير نحو الأسوأ دائماً(٦٠). فبسبب الجفاف المستمر تدنى الإنتاج الزراعي في ٢٤ دولة أفريقية ــ ومنها السودان ــ بنسبة معدل ٢٪ في كل عام خلال الفترة من أوائل السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات(٦١).

وقد حاول البنك الدولي تنبيه العالم الغربي لخطورة مشكلة الجفاف في السودان منذ سنوات، ولكن السياسة لعبت دوراً سلبياً، إذ إن برنامج البنك الدولي لمقاومة الجفاف وبقيمة ألفي مليون دولار قد ألغي في شهر أغسطس ١٩٨٤م نتيجة للانعزالية الأمريكية، ولبعض الاعتراضات من بعض البلدان الآسيوية على إعطاء أفريقيا مكانة خاصة(٦٢).

كما أن اهتمام الحكومة السودانية في عهد نميري، واهتمام المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان السوق الأوربية المشتركة كان منصباً حول قضايا اللاجئين إلى السودان بسبب الحروب في البلدان المجاورة في منتصف الثمانينيات ١٩٨٤/١٩٨٥م وكما ورد في أحد تقارير الأمم المتحدة عن السودان، فإن أوضاع اللاجئين الأجانب كانت أفضل بكثير من أوضاع النازحين السودانيين، وأن منظمات غوث اللاجئين بحكم نظمها لا تستطيع تقديم أي مساعدة أو عون للمتضررين من الجفاف أو الحروب من المواطنين السودانيين داخل بلادهم(٦٣).

لقد كان اهتمام الرئيس نميري موجهاً نحو قضية اللاجئين ولم يتنبه أو أغفل عمداً قضية المجاعة في السودان في منتصف الثمانينيات، بل وكانت نداءاته جميعها موجهة إلى قضية اللاجئين، ومن ذلك أنه في زيارة له لمدينة «جوبا» دعا حكومات أوغندا وزائير وتشاد وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى إلى التفاوض حول مشكلة اللاجئين الذين يتوافدون إلى السودان، وقد وصلت أعدادهم إلى ما يزيد عن المليون، كما ناشد المنظمات الدولية لمعاونة السودان في التغلب على مشاكل اللاجئين(٦٤). وكما سبق أن ذكرنا فإن قضية الاهتمام باللاجئين كانت محاولة واعية من الأمريكيين لتغطية عملية ترحيل «الفلاشا»، حتى أن الاهتمام

باللاجئين الأثيوبيين على وجه الخصوص أثار حفيظة، بل واندهاش بعض كبار موظفي الأمم المتحدة، ومن ذلك ما ذكره المندوب السامي للاجئين في أفريقيا، حيث صرح بأن الكاميرة قد سرقت الأضواء بالاهتمام بالمتضررين الأثيوبيين الذين لجأوا إلى السودان وأهملت ضحايا المجاعة في تشاد الذين يتوافدون على السودان[٦٥]. وبالطبع فإن عدسة المصورين الصحافيين قد سرقت ـ أيضاً ـ الأضواء من ضحايا المجاعة في السودان، فأمر الرئيس الأمريكي بإقامة جسر جوي لإغاثة اللاجئين الأثيوبيين في شرق السودان.

إنه لا يوجد في السودان حتى الآن نظام خاص به للتنبؤ بالكوارث، ورغم ذلك فإن السودان يرفض بعناد محصلة جهود المنظمات العالمية والدولية الأخرى ولا يوليها اهتماماً إلا بعد فوات الأوان، فمنذ شهر أغسطس ١٩٩٠م حذرت أجهزة نظام الإنذار المبكر التابعة لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) بأنه نتيجة لفشل الموسم الزراعي للذرة فإنه سينجم نقص في الغذاء في دارفور وكردفان خلال العام ١٩٩١/٩٠م[٦٦].

ويورد «Maxwell» في تقرير له، أن من أسباب المجاعة وتفاقمها في السودان عدم اعتراف الحكومة بما يوجه إليها من إنذارات من أجهزة رصد الكوارث، على الرغم من أن نظام الإنذار المبكر يعمل في السودان منذ ١٩٨٦م، وتتمسك دول السوق الأوربية المشتركة بأنه ما لم يعلن السودان المجاعة ويطلب الإغاثة الطارئة[٦٧]. فإن حكومات هذه الدول لا تجد مسوغاً قانونياً لتقديم المساعدات للسودان[٦٨].

الحروب الأهلية

إن الجفاف ليس هو السبب الوحيد للمجاعة في السودان، فقد تضافر معه عامل أساسي آخر وهو الحرب الأهلية في جنوب البلاد، فقد أدت الحرب إلى مضاعفة إيقاع المجاعة وتكثيفها للأسباب التالية:

١ ـ هجر كثير من المزارعين الجنوبيين مزارعهم ونزحوا إلى مناطق أخرى داخل البلاد، كما لجأوا إلى بلدان أخرى أو التحقوا بالجيوش المتحاربة سواء في صفوف الجيش الحكومي أو في صفوف جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢ ـ دمرت المعارك المحاصيل والأراضي الزراعية وطرق الاتصال كما أن المتحاربين يحولون دون وصول مواد الإغاثة إلى بعضهم البعض براً، والنقل الجوي، إذا أذن له، لا يحل المشكلة حلاً رئيسياً.

٣ ـ تلجأ الجيوش المتحاربة إلى تجويع بعضها بعضاً، إما بقطع طرق الطعام أو مهاجمة قوافل الطعام أو حصار المناطق أو التدمير المتعمد لمخزون الغذاء للطرف الآخر.

٤ ـ لجأت الجيوش إلى إخلاء الناس من مناطق معينة ودمرت مزارعهم وسلبت حيواناتهم وربما أسرتهم أو أقامت مشاريع زراعية في أراضي تخصهم، وقد انتهزت الفرصة

بعض البنوك ذات التوجهات الأيدولوجية في إقامة مشاريع زراعية وتمويلها في بعض مناطق الجنوب مما ترتب عليه إجلاء الرعاة الجنوبيين بحيواناتهم عنها[٦٩].

لقد أولت مجموعة من الدارسين أهمية قصوى للتعرف على أسباب المجاعة في السودان، ويمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أولا: الأسباب الاقتصادية والبيئية

يعدد الاقتصاديون والجغرافيون الاجتماعيون مجموعة من الأسباب تتمثل بإيجاز فيما يلي:

١ ـ تكرار الجفاف وما صاحبه من نزوح وهجرات وفقدان وموارد.

٢ ـ الحرب الأهلية في جنوب البلاد وما يوجه لها من موارد مادية وبشرية، ويقرر كل من «Duffield» و«Vidal» أن حرب الجنوب تستنفد ما يقارب ١٨٪ من الدخل القومي، مما كان له آثار سلبية على قطاعات الإنتاج والخدمات وقلل من إمكانية محاربة المجاعات[٧٠].

٣ ـ النزاعات القبلية وخاصة في دارفور وما أدت إليه من تدمير للثروة.

٤ ـ الانحياز للمناطق الحضرية في توزيع المواد التموينية.

٥ ـ إعطاء أفضلية لكبار المزارعين على حساب صغارهم وعلى حساب الرعاة، وعلى حساب التوازن البيئي وعلى حساب الاقتصاد المعيشي، وقد كان لسياسات زراعية أسهمت فيها منظمات دولية آثار سلبية على البيئة، وقد لعبت بعض البنوك الإسلامية دوراً رئيسياً في هذا الاتجاه[٧١].

٦ ـ سوء توزيع الدخل القومي وعدم عدالته بصورة مطردة، وقد أصبح السودان أكثر البلدان الأفريقية سوءاً في توزيع الدخل وعدم المساواة والعدالة وقد ارتفعت أثمان السلع بقدر يعجز عنه الفقراء، وخاصة من ضحايا المجاعات، وقديماً سميت المجاعة في السودان بالغلاء.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية الإنفاق العسكري ٥ر١٪ من الدخل القومي في سنة ١٩٦٠ وارتفعت إلى ٩ر٥٪ من الدخل القومي في سنة ١٩٨٦م، بينما ظلت ميزانية الخدمات الاجتماعية على ما هي عليه ولم تتجاوز ٢ر٤٪ من الدخل القومي، علماً بأن المناطق الريفية على وجه العموم ومناطق الكوارث في السودان على وجه الخصوص تعاني من فقر مدقع حيث تصل نسبة الفقر الصريح إلى ٨٥٪ من سكان المناطق الريفية حسب إحصاءات المنظمات الدولية[٧٢].

٧ ـ التركيز على المحاصيل النقدية، وإهمال المحاصيل الإعاشية.

٨ ـ تعلق النظم الحاكمة بشعارات جوفاء، كشعار نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع، وهو شعار أدى إلى إفلاس البلاد، فالحكومة ترفع شعار الاعتماد على النفس دون أن توفر

لها مستلزماته.

٩ ــ المجاعة تعزى إلى وقوع السودان في دائرة تدهور بيئي خبيثة ومفرغة، فالجفاف يؤدي إلى التعرية، والتعرية تؤدي إلى تدهور التربة، وتدهور التربة يؤدي إلى التصحر، والتصحر يؤدي إلى المزيد من الجفاف[٧٣].

١٠ ــ المجاعة تعزى إلى تحطيم البيئة السودانية، فقطع الأشجار والممارسات الزراعية الخاطئة وغير المناسبة والرعي الجائر كلها أسباب أسهمت في تكرار ظاهرة الجفاف.

١١ ــ الكثافة السكانية العالية ومضاعفات أعداد الحيوانات أسهمت في التدهور البيئي، فمنذ سنة ١٩١٧م تضاعف عدد سكان السودان ست مرات، وتضاعف عدد الأبقار ٢١ مرة والإبل ١٥ مرة والضأن ١٢ مرة، والماعز ٨ مرات[٧٤].

١٢ ــ الديون الخارجية التي وصلت إلى ٦ مليار جنيه استرليني، وقد أصبح كل سوداني مديناً في المتوسط بـ ٢٥٠ جنيه استرليني وهو ضعف متوسط دين المواطن في دول السهل الأفريقي الأخرى، وقد حالت الديون دون منح السودان أي قروض لعجزه عن تسديدها، وقد بلغت علاقة السودان بالبنك الدولي درجة من السوء دفعت بالبنك إلى سحب جميع موظفيه من السودان وإغلاق مكاتبه بالخرطوم[٧٥].

١٣ ــ من أسباب المجاعة هجرة العمالة السودانية المقتدرة إلى الخارج مع عدم القدرة على الاستفادة من تحويلاتهم في مشروعات تنموية، حسب ما جاء في أحد التقارير السرية للبنك الدولي[٧٦].

١٤ ــ المجاعة تعزى إلى تردي سبل المواصلات ووسائل الاتصال ورداءة الطرق، وما يمكن ترحيله من بورسودان إلى مناطق المجاعات لا يتجاوز ألف طن في اليوم مع بعد المسافات ورداءة الطرق وانعدام قطع غيار الشاحنات والسكك الحديدية.

١٥ ــ ضرورة تأمين قوافل الإغاثة في بعض المناطق لحمايتها من النهب، وهذا عبء إضافي، وكما يقول أحد الباحثين فإن هناك طعاماً كافياً للجائعين ولكنه لا يزال في غير متناول من يحتاجونه[٧٧].

ثانياً: الأسباب السياسية الداخلية والخارجية

١ - يرى المحللون السياسيون الغربيون أن النظام العسكري في السودان يتسم بالقسوة وعدم الكفاءة، فقد خرق النظام جميع حقوق الإنسان[٧٨]. ورفض النظام مبدأ التعددية والنظام العالمي الجديد، مما اضطر الحكومات المانحة لوقف مساعداتها عنه، فقد قال مسؤول بريطاني «إن المساعدات الغذائية للجائعين في السودان تعني بشكل غير مباشر دعم أنظمة لا نتفق مع توجهاتها السياسية»[٧٩].

وفي البلدان الغربية يتساءل الرأي العام عن مدى جدوى الإغاثة، ويعتقد كثيرون أن الإغاثة السخية لا تفسد الجوعى في البلدان النامية فحسب، ولكنها ــ أيضاً ــ تغيّب

وعيهم وتحول دون إمكانية محاسبتهم لحكوماتهم الفاسدة.

٢ - التطرف الفكري الذي يحكم به السودان، والنظرة المعادية للغرب بما يصل إلى درجة القبول بالتضحية بالمواطنين، وكما يقول بعض المسئولين فإنه خير لنا أن يموت ٣٠٠ ألف مواطن من أن نقبل شروط الإغاثة. كل هذه المواقف أيأست كثيراً من المانحين من إمكانية إصلاح الحال.

٣ - تشك البلدان الغربية في نوايا الحكومة السودانية ومدى جديتها في علاج مشكلة المجاعة، ومن الثابت في سنة ١٩٩٠ أن الحكومة صدرت جزءاً كبيراً من احتياطي الغذاء من الذرة للحصول على عملات صعبة لشراء أسلحة لاستخدامها في الجنوب مع نكران ذلك وهذا لا يشجع الدول والمنظمات المانحة، كما أن هذه المنظمات تخشى من أن تتحول مساعداتها في حالة إشراف الحكومة السودانية عليها، إلى إطعام الجيش السوداني في الجنوب أو أن تذهب إلى غير المتضررين، كما اتهمت الولايات المتحدة حكومة السودان بعدم المسئولية لمهاجمتها وتدميرها لمستودعات الغذاء في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون الجنوبيون[٨٠].

٤ - عدم اهتمام حكومة السودان منذ البداية وعدم اعترافها بالمجاعة مما أسهم في تفاقمها، وقد أغضب هذا الموقف المانحين الذين عرفوا من قبل مجاعة ١٩٨٤م، ويرجع غضبهم إلى أن المجاعة الحالية كان يمكن تجنبها[٨١].

٥ - العقلية القدرية التي تسود بين جميع المسئولين في السودان، فلتبرير عجزهم، فإن شعارهم أنه إذا قدر لنا الموت جوعاً فما من قوة في الأرض قادرة على إحيائنا. ومثل هذا التفكير غير مقبول في الغرب ولكن الغرب لا يستطيع أن يغيره.

٦ - حرب الخليج وكذلك مشكلة الأكراد صرفت الاهتمام عن السودان، ولم تتنبه الأمم المتحدة إلى حجم الكارثة إلا في فبراير ١٩٩١م حيث زار مساعد الأمين العام للأمم المتحدة السودان وأقنع الحكومة السودانية بالاعتراف بالمشكلة.

٧ - منذ ديسمبر ١٩٩٠م والحكومة مصرة على أن تشرف بنفسها على ترحيل الإعانات وتوزيعها من خلال اللجان الشعبية، كما جاء في مقابلة للرئيس «البشير» مع السفير البريطاني[٨٢]. وهذا غير مقبول بالنسبة للدول والمنظمات المانحة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان على الحكومة السودانية أن تتعلم من أخطاء الماضي لأن الكوارث غالباً ما تؤدي إلى تقويم الماضي ومراجعته والتعرف على الأخطاء وعوامل القصور[٨٣].

٨ - تتهم بعض التقارير الغربية حكومة السودان بالمشغولية بالاضطرابات الداخلية وتغذية الحرب الأهلية في الجنوب ورفض التعاون مع جهود الإغاثة الدولية ورفض

السماح بإمدادات الغذاء للمناطق المتضررة، ووضع قيود إدارية وبيروقراطية أمام تحركات العاملين في مجال الإغاثة، وتأخير منحهم تأشيرات الخروج ومراقبتهم حيناً وطردهم أحياناً أخرى، وتقييد عملية توظيف عمالة محلية إلا بإشراف الحكومة..الخ. كما ذكرت بعض التقارير أن الحكومة غير مهتمة، وعندما تتضافر الحرب مع عدم اهتمام الحكومة فإن الجفاف سيؤدي حتماً إلى المجاعة والموت. وفي هذا الصدد لا بد لأي دولة من أن تحدد مسئوليتها الأخلاقية في حماية المتضررين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً[٨٤].

٩ ـ موقف السودان من حرب الخليج وتأييده للعدوان العراقي أدى إلى حجب المعونات عنه، كما أن البلدان الغربية أحجمت عن تقديم مساعداتها الغذائية للسودان، لأن هناك تقارير صحفية ذكرت بأن هذه المساعدات كانت تحول سراً إلى العراق، وإن مناصرة العراق والمجاهرة بذلك لم تحجب مساعدات الدول الغربية فحسب، ولكنها حجبت أيضاً مساعدات دول التحالف من البلدان العربية، خاصة وأن قادة الجبهة الإسلامية أصبحوا يصرحون بأن السودان سيكون موئلاً للحركات الإسلامية (المتطرفة) وإن موقفه من حرب الخليج كان موقفاً سليماً ـ فقد أكد «أحد أركان النظام» في المؤتمر الشعبي الإسلامي العربي في أواخر أبريل ١٩٩١م بأن السودان سيكون موئلاً لكل المهاجرين، ومنطلقاً لتحقيق المشروع العربي الإسلامي ويتحمل في سبيل ذلك كل التكاليف والضغوط، وأن الشعوب لا تضعف أمام الدعايات الإعلامية والضغوط السياسية والاقتصادية[٨٥].

١٠ ـ إن القادة السودانيين أصبحوا يفسرون مقاطعة الغرب لهم في ضوء موقفهم من أزمة الخليج، ويعتبرون أن موقفهم هذا هو الذي جر عليهم التجويع حيث يقول أحد المسئولين ـ لا بد أن نشيد بوعي شعوبنا وبسالتها وصمودها ومجاهداتها وحيويتها التي تجلت عبر أزمة الخليج حين حاولت قوى الهيمنة حصارها وتجويعها... فاستعصمت بقوة الإيمان[٨٦]. ويتطابق هذا الرأي مع ما ذهب إليه الرئيس الليبي في دفاعه عن السودان أمام اتحاد المحامين العرب حيث قال: «إن موقف النظام السوداني من أزمة الخليج كان جيداً ولذلك اعترضت أمريكا على تزويد السودان بالحبوب والقمح[٨٧]». وتجدر الإشارة إلى أن موقف الرئيس القذافي من أزمة الخليج كان موقفاً غير متطابق مع موقف السودان حيث أدان القذافي العدوان العراقي؟!

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في ١٩٩٠/١٠/٢٥م أدلى مسئولون أمريكيون كبار من وزارة الخارجية بشهادة أمام مجلس النواب الأمريكي مفادها، أن موقف السودان المؤيد للعراق لن يؤثر في المساعدات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لضحايا المجاعة في السودان، كما أشاروا في شهاداتهم إلى عدم تعاون الحكومة السودانية مع

المنظمات الدولية والدول المانحة، وأن عدم التعاون مغلف بغموض إن لم تكن معاداة صريحة لهذه المنظمات والدول.

وجاء في الشهادة أن المحصول المتوقع حصاده سيكون في حدود ٥٠٠ ألف طن وبعجز يصل إلى مليون طن، وستكون الحاجة ماسة إلى تغطية هذا العجز، وهناك ما يقدر بـ ٣٠٠ ألف طن يمكن تأمينها بواسطة المانحين، ووصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها، أما بقية العجز وقدره ٧٠٠ ألف طن، فيمكن تأمينه من خلال المعاملات التجارية. وقد شجب البيان مهاجمة قوات الحكومة السودانية لبعض قوافل الإغاثة أو تدميرها لمخزون الغذاء في جنوب البلاد حتى لا يستفيد منه المتمردون في المناطق التي يسيطرون عليها، كما شدد البيان على ضرورة تعاون الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما شجب البيان في خاتمته موقف السودان من أزمة الخليج، وطالب حكومة السودان بأن تقف مع الشرعية الدولية، وأشار البيان في نفس الوقت إلى أن حكومة السودان لم تستجب لهذا المطلب.

إذا كانت المنظمات والدول المانحة تلوم حكومة السودان وتصفها بعدم المسئولية والإهمال فإن حكومة السودان ترى أن مواقف المنظمات المانحة والدول المانحة قد أسهمت في تفاقم المجاعة لأسباب عديدة الغرض منها تشويه سمعة السودان، والإساءة إليه، كما تعرضت مواقف المنظمات والبلدان المانحة لانتقادات من قبل بعض الصحافيين والمراسلين والمعلقين الإذاعيين الغربيين، وفقاً لما يلي وكأسباب أدت إلى تفاقم المجاعة ولا تتحمل حكومة السودان مسئوليتها منفردة.

١ - يرى «Dimbleby» أن الحكومات الغربية وخاصة بريطانيا وأمريكا تضعان شروطاً قاسية على حكومة السودان لا يمكن أن تقبلها أي دولة ذات سيادة. ويعتقد موظفو الإغاثة أن هناك كارثة طاحنة لا تحتمل فرض مثل هذه الشروط كالاعتراف العلني بالمجاعة، وقد نجحت الحكومة السودانية في جرجرة المنظمات الدولية والبلدان المانحة إلى معركة كلامية من الاتهامات والاتهامات المضادة التي لا جدوى منها وما كان للبلدان المانحة أن تجر لهذا الموقف[٨٨].

٢ - قطع المعونات عن الجائعين يستخدم كسلاح للضغط على الحكومة، ولكن الضحايا في النهاية هم المتضررون، كما أن سياسة الإبطاء وتهديد الحكومة السودانية والإساءة إليها وتقديم إمدادات شحيحة، واتهام الحكومة بعدم المبالاة واختيار السودان ليكون كمختبر لفرض شروط المنظمات والدول المانحة على الدول النامية، كل هذه الضغوط والسياسات ربما كانت أكثر ضرراً، فربما وصلت المعونات في غير موعدها وبعد فوات الأوان، حيث تتضاعف أعداد الجياع ويهلك آخرون، وكل هذا كان يمكن تجنبه، ومن الخطأ توظيف الكوارث لتحقيق مكاسب

سياسية على حساب المتضررين[٨٩].

٣ - تتهم الحكومة السودانية منظمات الإغاثة بمساعدة المتمردين وتهديد الأمن وتشجيع النعرات القبلية، والقيام بأنشطة تبشيرية تنصيرية، وتبديد ميزانيات الإغاثة ومواردها حيث يذهب جلها (٩٠٪) كمرتبات للعاملين فيها. وهناك أكثر من ستين منظمة إغاثة تعمل في السودان ولا يوجد بين كثير منها أي تنسيق، كما أن بعضها مجرد لافتات ولا تملك موارداً ولا تحكم عملها أي ضوابط حسب وجهة نظر الحكومة السودانية[٩٠].

٤ - قطع المساعدات التنموية عن السودان - كما يرى بعض المراسلين - لا يساعد على توفير قطع الغيار أو إصلاح الطرق أو توفير البذور والأسمدة والمبيدات، وقد تتكرر المأساة في عام ١٩٩١م حيث يؤكد الاقتصاديون الزراعيون بأنه لا تتوفر سوى ٥٪ من احتياجات الموسم الزراعي لعام ١٩٩١م. كما تهدد الأمطار بقطع الإمدادات وقد اقترب موسمها.

٥ - يعتبر النظام إصرار الغرب على الاعتراف العلني بالمجاعة بأنه محاولة الغرض منها تشويه سمعة السودان وإذلاله. وهذا يتنافى والمنطلقات الإنسانية للإغاثة التي تدعيها الدول المانحة.

لعله ليس من المهم أن نذكر أسباب المجاعة بصورة مجردة عن نتائجها ووقعها على المتضررين أنفسهم. ولعل هذه النتائج هي التي تبين لنا مدى حجم الكارثة مهما اختلفت تفسيرات أسبابها.

نتائج المجاعات وآثارها

من الناحية التاريخية فإن المجاعة لا تعم السودان كله، فقد تقع في إقليم أو أكثر من أقاليمه بينما تنعم أقاليم أخرى برخاء نسبي أو أن يكون وقع المجاعة عليها أخف من غيرها، ولكن على وجه العموم فإن المناطق حول النيل وفروعه أصبحت أكثر أماناً من غيرها، خاصة منذ بداية القرن العشرين حيث تم التحكم تدريجياً في مياه الريّ في كثير من المناطق كما تمت السيطرة إلى حد بعيد على الآفات الزراعية.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة أصبحت هناك مناطق مرشحة أكثر من غيرها للجفاف والزحف الصحراوي كدار فور وكردفان وشرق السودان، وأماكن أخرى أكثر عرضة للحروب الأهلية وإن لم يضربها الجفاف وذلك كمناطق جنوب السودان، هذا وإن صحبت الجفاف أو سبقته حروب أهلية أو منازعات قبلية سواء في غرب السودان أو جنوبه أو شرقه، وقد لا يقع الجفاف أو الحروب الأهلية والمنازعات القبلية داخل السودان فحسب، ولكن السودان يؤثر ويتأثر بشكل مباشر بالأوضاع السائدة في دول الجوار الأفريقي.

ومن الملاحظ أن المناطق المعرضة أكثر من غيرها لكوارث الجفاف والحروب

الأهلية وما يتبعها من مجاعات، هي المناطق الأكثر فقراً ومناطق الرعاة الأكثر تخلفاً، والتي قد لا توجد فيها خدمات اجتماعية أو إنتاجية إلا بقدر محدود، كما تنتشر بين سكانها الأمية وربما كانت التركيبة السكانية في تلك المناطق تركيبة قبلية أو عرقية أو دينية أو معيشية متنوعة، ومن ثم تكون عرضة لنزاعات تاريخية عميقة الجذور، وفي بعض الحالات قد يكون لقوى داخلية أو خارجية أو لكليهما مصلحة في تغذية الخلافات أو توجهات متعارضة حول طرق حل هذه الاختلافات وما يسبقها من كوارث أو ما يلحقها. على كل حال لقد أدت المجاعات منذ مطلع الثمانينيات إلى نتائج وخيمة على الإنسان والحيوانات والموارد الزراعية والإمكانيات البيئية. فمؤشرات المجاعة واسعة الانتشار أصبحت مألوفة لموظفي الإغاثة الأجانب وللسودانيين على حد سواء، والمتمثلة في موت الناس وموت الماشية وارتفاع أثمان الغذاء، وأكل بذور المواسم التالية وبيع الممتلكات بأثمان بخسة وأكل الحشائش وقطع الأشجار وبيعها للحصول على مواد الغذاء والنزوح غير المنظم وغير الإرادي(٩١). ومن نتائج المجاعات وآثارها ما يلي:

١ ـ موت الإنسان

لقد بلغ عدد الوفيات بين الأطفال في سنة ١٩٨٤/١٩٨٥م ١٧ طفلاً في اليوم كضحايا مباشرين للمجاعة، وقد بلغ مجمل من ماتوا بسبب المجاعة في تلك الفترة ٢٠٠ ألف من الناس كما تذهب إلى ذلك بعض التقديرات(٩٢).

أما الحرب الأهلية في جنوب السودان فقد بلغ ضحايا المجاعة الناجمة عنها حوالي ٢٥٠ ألف شخص من الأموات كما تذهب إلى ذلك التقديرات الحكومية والدولية وذلك خلال سنة واحدة ١٩٨٨م وشردت مئات الآلاف وهناك خشية من أن تتكرر هذه المأساة في عام ١٩٩٠/١٩٩١م(٩٣). هذا وإن ذهبت تقديرات أخرى بأن هناك نصف مليون ماتوا من السودانيين بسبب المجاعة منذ عام ١٩٨٨م إلى ١٩٩٠م(٩٤).

إن الدراسات والتقارير الصحفية وتقارير الأمم المتحدة وتقارير الحكومة السودانية تختلف في تقديرات الموتى من ضحايا المجاعات أو المهددين بالموت، فمدير «اليونسيف» في الخرطوم يقرر بأن هناك أمواتاً في مختلف مناطق السودان نتيجة للجوع والمرض. بينما يذهب آخرون إلى أن هناك صعوبة في حصر الموتى لأن الجوعى في السودان لا يموتون في المعسكرات كما كانت الحال في أثيوبيا، ولكنهم يموتون في قراهم(٩٥). ويبدو أن السودانيين لم يستفيدوا من تجربة المجاعة في ١٩٨٤/١٩٨٥م ولم يتعلموا منها شيئاً لأنهم كانوا يجهلون ولا يزالون يجهلون الحجم الحقيقي للكارثة، حيث يقول وزير الصحة إن هناك أناساً يعانون من المجاعة لكنهم لا يستطيعون الوصول إليهم لأنهم في مناطق وعرة وليس لديهم إحصائيات دقيقة حول عدد المتضررين أو الذين ماتوا

نتيجة ذلك[٩٦].

وهناك من الدارسين من يبني تقديراته على غياب فئة عمرية كاملة من مسرح الوجود حيث لا يوجد بين ضحايا المجاعات في جنوب السودان من هم فوق سن الأربعين، لأنهم ربما ماتوا جميعاً بسبب الحرب أو المجاعة، كما ذهب أحد موظفي إحدى منظمات الإغاثة (Concern) بأن هناك عشرين طفلاً يموتون في كل ساعة في السودان بسبب المجاعة وقد يكون من المستحيل في بعض الحالات معرفة عدد الموتى بسبب الحرب[٩٧].

٢ ـ الأمراض والأوبئة

إن ضحايا المجاعة في السودان لا يموتون فحسب، ولكنهم حتماً يمرضون قبل موتهم، فقد أجرت منظمة (Concern) للإغاثة مسوحاً اجتماعية عن الحالة الغذائية ووجدت أنها تنخفض بشكل خطير، وربما يأخذ الأمر شهوراً ليصل انخفاض التغذية إلى حد خطير، وبحلول صيف ١٩٩١م سيصبح من الصعب تدارك الموقف. وفي جنوب البلاد قصر القرويون غذاءهم على وجبة واحدة في اليوم وأصيبوا بالضعف والهزال والأمراض النفسية والإعاقات الجسدية. كما خفضت المجاعة مقدرة الجوعى على مقاومة كثير من الأمراض كالملاريا ونزلات البرد وأمراض الصدر والحصبة والكوليرا والتيفوئيد الخ.. وفي معسكرات النازحين حول الخرطوم والذين بلغت أعدادهم ٣ ملايين، فإن ثلث الأطفال يعانون من سوء التغذية. كما تنتشر أمراض سوء التغذية بين الحوامل والمرضعات[٩٨].

وفي مناطق الجفاف الصحراوية يقاسي الأطفال أكثر من غيرهم حيث نجد أن الماء يمثل مشكلة في تلك المناطق، وعلى من هم في سن الثانية عشرة من الأطفال أن يقوموا برحلة يومية، ويقضون الساعات الطوال ليصلوا إلى موارد المياه، وقد كانت كل أسرة تمتلك حمارين لجلب ماء الشرب، ولكن ماتت الحمير بسبب الجفاف وأصبحت كل خمس أسر تملك حماراً واحداً، كما تضاعفت مسؤوليات النساء نتيجة لنزوح الرجال أو التحاقهم بجيوش أو جماعات متحاربة.

٣ ـ خسائر الثروة الحيوانية

إن الموت والمرض لا يصيب الإنسان فحسب في حالة المجاعات والحروب، ولكنه يصيب الحيوان أيضاً. ونتيجة لجفاف ١٩٨٤/١٩٨٥م فقد قدرت الخسائر في الثروة الحيوانية بـ ٦٠٪ من الأبقار و٣٠٪ من الضأن، في منطقة النيل الأبيض، وهي من أخف المناطق التي ضربها الجفاف في تلك الفترة لوقوعها أو قربها من النيل الأبيض. ونتيجة لعدم الخدمات البيطرية المنتظمة في جنوب السودان، فقد انتشرت الأمراض الوبائية فقضت على قدر كبير من الثروة الحيوانية، وفي شرق السودان انخفضت أسعار الحيوانات بنسبة ٤٠٠٪[٩٩]. وفي دارفور باع الناس ما تبقى من ماشيتهم بـ (٢٠٪ من

ثمنها) أو ذبحت خوفاً من أن يحصدها الجدب أو خوفاً من سرقتها وما تتطلبه حمايتها من تكاليف مادية وربما تكاليف في الأرواح أيضاً نتيجة للنهب المسلح(١٠٠). وفي غرب السودان باع بعض الرعاة جمالهم خوفاً من أن ينهبها المتمردون(١٠١).

في ظروف الجفاف والحروب الأهلية والمنازعات القبلية ربما ـ أو حتماً ـ يقود الفشل في قطاع معين إلى الفشل في بقية القطاعات، فإذا كانت الحيوانات قد تعرضت للهلاك وكذلك الإنسان، فإن السبب في الأساس يرجع إلى تردي الأحوال الزراعية كما يرجع المزيد من تردي الأحوال الزراعية إلى تردي الأحوال البشرية وتقلص طاقة الإنسان على بذل الجهد نتيجة لانهيار قواه الجسمية والمعنوية.

٤ ـ انخفاض المنتجات الزراعية

نتيجة للجفاف انخفض منتوج الذرة إلى ٤ ملايين من المعدل السنوي البالغ ١٠ ـ ١٤ مليون جوال في الإقليم الأوسط وحده في سنة ١٩٨٢م(١٠٢). كما أن ٩٠٪ من سكان دارفور لم يحصدوا زرعهم في عام ١٩٨٤م(١٠٣). وقد زاد سعر الذرة في بورسودان مثلاً بنسبة ٧٠٠٪(١٠٤). ومنذ عام ١٩٨٨م فشلت المواسم الزراعية لثلاث سنوات متوالية، وقد استنفد الناس مدخراتهم ومواردهم وطاقاتهم. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت أثمان المواد الغذائية بدرجات متفاوتة ووفقاً لتقديرات متباينة، حيث تقول (O'Meara) في تقرير لها إن أثمان الذرة ارتفعت عشرة أضعاف ما كانت عليه في العام الماضي، بينما يعطي (Dimbleby) تقديرات مختلفة ويذهب إلى أنه في خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من نهاية ١٩٩٠م إلى بداية ١٩٩١م ارتفعت أثمان الذرة ١٥ ضعفاً مما يفوق قدرات الفقراء، دع عنك النازحين الذين لا أموال لهم وينتظرون الموت جوعاً وفي حالات أكل المزارعون ما ادخروه من بذور قبل بداية الموسم، كما أنهم أصبحوا عاجزين عن توفير مدخلات الإنتاج الزراعي حيث تمتص احتياجاتهم الضرورية كل مدخراتهم إن وجدت(١٠٥).

إن نزوح ضحايا المجاعة سواء بسبب الجفاف أو الحروب يرجع إلى هلاك الحيوانات وانحسار المساحات المزروعة لندرة البذور وانعدام الآليات، كما تتدهور التجارة في مناطق الجفاف والحروب وتنخفض معدلات النمو بشكل واضح، والمجاعة تدفع الناس إلى (النجعة) كما كانت تسمى سابقاً وإلى النزوح كما هو الحال في وقتنا الراهن، وربما إلى اللجوء إلى بلدان أخرى. وفي كثير من الأحيان ساعدت المجاعات على إعادة تشكيل التركيبة السكانية والتمازج الثقافي والعرقي والديني بين مختلف المجموعات السكانية في السودان.

٥ ـ نزوح السكان

حينما ضربت المجاعة إقليمي دارفور وكردفان وأعلنتا منطقتا كوارث طبيعية في سنة

١٩٨٤م أدخل القحط والجدب الخوف في نفوس الكثيرين، فبدأت قوافل كثيرة من الناس تتجه شرقاً صوب النيل خاصة من إقليم كردفان حتى بلغت أعدادهم حداً مخيفاً، فوصل آلاف منهم إلى منطقة النيل الأبيض من أم درمان شمالاً حتى كوستي جنوباً. وقد قدموا مجموعات تمثل أسراً وعائلات وقرى بأكملها(١٠٦). فقد وصل ٤٨ ألف نازح من كردفان إلى ضواحي أم درمان. وبنهاية ١٩٨٤م بلغ عدد الذين نزحوا من إقليم كردفان وحده ٤٢٥ ألف نازح حيث لا يزال كثيرون منهم يقيمون إلى ١٩٩١م في معسكرات حول مدينة الأبيض وسودري وأم درمان(١٠٧). كما أن هناك حوالي ٢ ـ ٣ مليون من النازحين من جنوب السودان من الهاربين من الحرب الأهلية يقيمون في معسكرات حول الخرطوم ومعهم لاجئون من يوغندا وزائير(١٠٨). كما أنه وكنتيجة للحرب والجفاف في منطقة جنوب كردفان فقد نزحت أعداد كبيرة من قبيلة الدينكا إلى مناطق أخرى ووصلت هجرتهم إلى أثيوبيا سيراً على الأقدام، وينتقل نحو مليوني نازح هرباً من الحرب الأهلية من مخيّم إلى مخيّم(١٠٩).

٦ ـ تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي

إن مآسي النزوح لا تقتصر على الفقر والبطالة والتفكك الأسري فالكثير من العائلات النازحة تبدأ رحلتها بعشرة أفراد لينتهي بها المطاف بفردين أو ثلاثة(١١٠). فالنزوح غالباً ما يثير كثيراً من المنازعات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي أو القبلي أو فيما بين أبناء القبيلة الواحدة، فقد شعرت السلطات السودانية بقلق متزايد نتيجة لتزايد هجرة الناجين من القحط والجفاف والذين وفدوا على أم درمان والخرطوم، وكثيراً ما فسر نزوحهم على أساس أنه تدبير مبيت من جهات سياسية هدفها زعزعة الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، وفي المدن الرئيسة كالخرطوم وأم درمان انتشرت مظاهر الجريمة ومعدلاتها والتشرد والتسول وانحراف الأحداث وخاصة بين النازحين. ولذلك طالبت مراراً وتكراراً السلطات المدنية أو السياسية أو العسكرية أو الديمقراطية بإجلائهم وترحيلهم بالحسنى أو قهراً من المدن، كما وقفت قوى أخرى محلية وعالمية وتصدت للدفاع عنهم(١١١). كما توجد معسكرات في شرق السودان حول المدن والقرى الرئيسية وتنتشر بينهم الأوبئة(١١٢).

والنزوح بصفة عامة هدد العلاقات القبلية سواء داخل الإقليم الواحد أو بينه وبين الأقاليم الأخرى، أو بين النازحين وأهل المدن أو فيما بين النازحين أو بين الرعاة والمزارعين أو بين الأعراق والديانات، أو بين النازحين السودانيين واللاجئين الأجانب، ففي منطقة جنوب كردفان وقبل اندلاع حرب الجنوب في سنة ١٩٨٣ ـ كما يرى «Johnson» كانت هناك مجموعات مسلحة من قبائل رعوية شمالية تحاول إجلاء الدينكا عن مناطقهم في منطقة بحر العرب، وبعد الحرب اشتدت هذه الحملات ودعمتها الحكومة المركزية بشكل مباشر أو غير مباشر سواء في فترات الحكم العسكري أو الديمقراطي، وهناك سرقة للماشية أو استيلاء عليها بالقوة وأسر للدينكا للعمل في المراعي والمزارع مما اضطرهم

إلى النزوح نحو مدن شمالية[١١٣].

وتشجب كثير من التصريحات الحكومية مثل تقرير «Johnson» وترفضه وترى فيه محاولة لزرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، ورفض مثل هذه التقارير ربما كان رفضاً عاطفياً لا يقوم على حقائق، وخاصة عندما ترد الحكومة على بعض التقارير الخاصة بمواقفها ومحاولاتها إجلاء النازحين من حول المدن، حيث يذهب كثير من المسئولين إلى أن هذا الإجلاء يتم بناء على رغبة النازحين أنفسهم إما بالرجوع إلى مناطقهم أو بالترحيل إلى مناطق الإنتاج الزراعي ليتحولوا إلى عمال زراعيين[١١٤]. وترحيل النازحين من المناطق الحضرية قسراً يواجه معارضة دولية لأن فيه خرقاً لحقوق الإنسان[١١٥]. فقد انتقد الأمين العام للأمم المتحدة برنامج الحكومة السودانية الرامي إلى ترحيل حوالي ٧٠٠ ألف من سكان المناطق العشوائية المحيطة بالخرطوم إلى مخيّمات تنقصها الخدمات الضرورية. كما أشار إلى أن ٩٠٠ ألف يحتاجون إلى مساعدات في جنوب السودان لأن الحرب الأهلية قد شردتهم، وأضاف بأن الحالة في مناطق السودان الأخرى ليست أفضل. وأدان البرلمان الأوربي انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، كما طالب مجلس وزراء خارجية المجموعة الأوربية بالدعوة إلى عقد مؤتمر سلام تحت إشراف دولي للبحث عن حلول سلمية للحرب الأهلية في جنوب السودان[١١٦]. كما أن هناك تقارير من منظمات عالمية مهتمة بحقوق الإنسان كمنظمة «رقيب أفريقيا» (Africa Watch) تتهم حكومة السودان بالقيام بعمليات تطهير عرقي في مناطق جبال النوبة بإجلاء سكانها ليحل محلهم سكان آخرون. وتقف السوق الأوربية المشتركة موقفاً محيّراً من حكومة السودان، ففي الوقت الذي تتدارس فيه السوق الأوربية إمكانية منح السودان إعانة غذائية تصل إلى ٣٥٠ ألف طن عام ١٩٩٢م فإن الحكومة السودانية تطلب من السوق الأوربية التصديق لها بتصدير ٥٠٠ ألف طن من الذرة في نفس العام[١١٧].

لقد أدى النزوح إلى مصادمات قبلية في كثير من مناطق السودان، ومن الأمثلة على ذلك مذبحة «الضعين» التي قتل فيها مئات من «الدينكا» النازحين في صراعهم مع أهل المنطقة من «الرزيقات»، كما قتل مئات من «الشلك» في صراعهم مع قبيلة «الصبحة» جنوب النيل الأبيض، وقد دمرت الثروة الحيوانية ومئات القرى في النزاعات المسلحة بين قبائل «الفور» والقبائل البدوية في دارفور، وقد حدثت صدامات بين «النوبة» و«البني عامر» في بورسودان. وحدثت مصادمات بين النازحين والسكان المحليين بالمديرية الشمالية، وقد كان النازحون متسلحين بأسلحة متطورة لم تكن موجودة بالمنطقة من قبل[١١٨].

٧ ـ استغلال ظروف المجاعة

من نتائج المجاعة أن هناك قوى اقتصادية معينة قد استغلتها كما سبق وأن استغلتها

أو وظفتها قوى سياسية لخدمة أغراضها سواء كانت هذه القوى داخلية أو خارجية، فقد ذكر حاكم كردفان في سنة ١٩٨٤م، أن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أثمان الذرة هي ممارسة المؤسسات المالية الضخمة، فقد قام أحد البنوك في العام (الماضي) بشراء الذرة بأسعار منخفضة من مناطق الإنتاج بالإقليم الأوسط وقام بتخزينها وباعها - مستغلاً ظروف المجاعة - بأسعار مضاعفة بعد أن خلق الندرة في الذرة. وقد أكد ذلك أيضاً حاكم الإقليم الأوسط[١١٩]. يضاف إلى ذلك أن الحكومة نفسها باعت جزءاً من مواد الإغاثة (الذرة) للصرف على ترحيل مواد الإغاثة[١٢٠].

كما ذكر حاكم كردفان بأن هناك جهات قامت بجمع التبرعات للمتأثرين بالجفاف في الداخل والخارج وهو لا يدري شيئاً عنها وإلى أين ذهبت ولمن سلمت[١٢١]. أما في عام ١٩٩١م فإن سياسات الحكومة المعادية للإغاثة الغربية قد أدت إلى سوء التفاهم والتشكك بين البلدان والمنظمات المانحة وبين حكومة السودان التي تتهم موظفي الإغاثة بالتآمر، فطردت بعضهم وأعاقت جهود آخرين وهرب آخرون من تلقاء أنفسهم لأنهم لا يريدون أن يبددوا إمكانياتهم ومواردهم في بيئة معادية لهم[١٢٢].

رغم كل هذا فإن الجهود تتضافر وتحاول مختلف الأطراف أن تحافظ على حبال وصل اهترأت بأيديها لإيجاد حل لمشكلة المجاعة في السودان.

الجهود المبذولة لعلاج المجاعة: مصادرها وأحجامها

يختلف الدارسون في اقتراح طرق لعلاج ظاهرة المجاعة ويستبعدون طرقاً أخرى، فقد كانت استراتيجية الثورة الخضراء أول مبادرة لاحتواء هذه الظاهرة في الستينيات، ولكن الثورة الخضراء زادت المشكلة تعقيداً بدلاً من أن تحلها، فقد ركزت على المحاصيل النقدية من أجل التصدير وبتمويل من الغرب وبحثاً عن عمالة وأراض ومياه أرخص، وبالزراعة في مساحات شاسعة والاعتماد الكلي على تكنولوجيا متقدمة، وأهمل صغار المزارعين الذين يشكلون الأغلبية، كما أهملت العوامل الاجتماعية. ومن ثم فربما تضاعفت الإنتاجية نتيجة الثورة الزراعية الخضراء في بعض البلدان، ولكن هذا الإنتاج لا يذهب لمن هم في أمس الحاجة إليه، ولذلك يرى بعض الدارسين أنه من الصعب القول بأن حل مشكلة المجاعات يكمن في زيادة الإنتاج، فقد زاد الإنتاج بالفعل، ولكن زادت أعداد الجائعين وتضاعفت الأسعار، والمجاعات لا يمكن علاجها إلا عن طريق إحداث تغيير جذري في الآلية التي ينجم عنها التخلف وذلك بإقامة نظام اقتصادي جديد. فالبلدان الجائعة من حقها أن تُطعم لأنها تعرضت للاستغلال من قبل البلدان الصناعية، فالجوع قضية أخلاقية، ومن حق الجائع كإنسان أن يُوفر له الغذاء، إن حل قضية الجوع لا يتمثل في زيادة الإنتاج فحسب، ولكن مفتاح الحل سياسي في المقام الأول ويتمثل في حل قضية ما الذي يجب زراعته في البلدان النامية ومن الذي سيأكله[١٢٣]؟

ومن الدارسين من يرفض الحلول السياسية والحلول الأخلاقية ويركز على الحلول الاقتصادية والسكانية، فقد ناقش الأخوان (Paddock) آراء بعض الدارسين الذين يرون إنه مع النقص في القوى البشرية وإمدادات الطعام في البلدان النامية، فإنه يجب أن يقدم الطعام بصورة انتقائية لفئة واحدة من البلدان الجائعة التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

أ ـ الذين يرجح موتهم بغض النظر عن العون الذي يقدم لهم وهؤلاء يجب إهمالهم.

ب ـ أولئك الذين يمكن أن يعيشوا دون تقديم مساعدة لهم وهؤلاء يجب تركهم وشأنهم.

جـ ـ أولئك الذين يمكن أن يعيشوا إذا قدمت لهم رعاية فورية وبأقل جهد بشري ومادي، وهؤلاء هم الذين يجب العناية بهم وتقديم العون الدولي لهم[١٢٤]. ولهذا فإنه يجب قصر المساعدات على فئة منتقاة من الجائعين وهم المتجاوبون مع سياسات الحد من النمو السكاني[١٢٥].

إن مثل هذه التصنيفات للجائعين لا نجد لها أي صدى في برامج الإغاثة الدولية في الوقت الراهن، وقد رفض (Harden) هذه الاستراتيجية واقترح ضرورة تقديم قارب النجاة للجميع دون البحث في من سيعيش أو من سيموت منهم ومن الذي يستحق التضحية من أجله[١٢٦]. وهذا هو ما تأخذ به كل المنظمات الرسمية وغير الرسمية العاملة في مجال الإغاثة في الوقت الراهن سواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو الدولي كما يلي:

١ ـ الجهود العربية والإسلامية

لقد بذلت كثير من الدول ومنظمات الأمم المتحدة والهيئات التطوعية العالمية والإقليمية، جهوداً متفاوتة لدرء المجاعات في السودان، ففي سنة ١٩٨٤م وجه الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي نداء إلى المسلمين بالمسارعة إلى نجدة إخوانهم المتضررين من الجفاف والقحط في بعض مناطق السودان[١٢٧].

كما أوفد أمين الجامعة العربية أحد مساعديه إلى السودان ليبحث مع كبار المسئولين إمكانية القيام بعمل مشترك على الصعيد العربي والدولي لتقدير الاحتياجات الضرورية لمساعدة اللاجئين والمتضررين من الجفاف في السودان[١٢٨]. كما أقامت المملكة جسراً بحرياً لنقل المعونات إلى السودان كما أقامت المملكة جسراً جوياً لنقل الغذاءات للسودان بطائرات سلاح الجو السعودي التي يرافقها مندوبون عن الهلال الأحمر السعودي وموظفون من وزارة الصحة. وفي عام ١٩٨٨م تبنت السعودية فكرة إنشاء صندوق دولي لإعادة بناء السودان الذي دمرته الفيضانات في عام ١٩٨٨م[١٢٩]. وقد بلغت نسبة مساهمات السعودية في إغاثة السودان ما يصل إلى ٦٠٪ من مجمل الإغاثات التي وصلت إلى السودان حتى عام ١٩٨٨م[١٣٠].

إلى عام ١٩٨٩م كانت نسبة ما يصل إلى السودان من الدول العربية يمثل ٨٩٪ من

جملة الإغاثات التي تصل إلى السودان وخاصة إبان كارثة الفيضان في عام ١٩٨٨م، فقد كانت هناك لجنة كويتية مشتركة للإغاثة وهي على اتصال مع لجنة مسلمي أفريقيا، ومنظمة الدعوة الإسلامية[١٣١]. وقد كانت لجنة الإغاثة الكويتية تقوم بإرسال وفود بصفة دورية لاستطلاع أوضاع احتياجات الإغاثة في السودان ومن أجل تنسيق الجهود وتنظيم جمع التبرعات وتسليمها للمنكوبين مباشرة، وتنظيم مشاركة المتطوعين الكويتيين وغيرهم في تنفيذ الإغاثة في الموقع، كما أقامت لجنة الإغاثة الكويتية في عام ١٩٨٥م ثلاثة مراكز للإغاثة في السودان في الخرطوم وبارا وتندلتي لضمان وصول المواد إلى المنكوبين[١٣٢]. وفي فبراير ١٩٨٥م تم وضع خطة متكاملة لضمان استمرار إغاثة المسلمين من ضحايا المجاعات في السودان بالتنسيق بين رابطة العالم الإسلامي من ناحية والدول الإسلامية المشاركة في عمليات الإغاثة من جهة أخرى[١٣٣]. وقد أسهمت هيئات وجمعيات حكومية وأهلية من دولة الإمارات العربية بدور مماثل[١٣٤].

٢ ـ الجهود الأمريكية والأوروبية

وقد اتخذت الحكومة الأمريكية خطوات عملية لدرء المجاعة في السودان في سنة ١٩٨٥م، بعد أن كان جل اهتمامها موجهاً إلى إغاثة المتضررين الأثيوبيين سواء كانوا داخل أثيوبيا أو لجأوا إلى السودان وذلك طوال ١٩٨٤م، وفي تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية فإنه كانت تصل إلى السودان حوالي ٤٠٠ طن يومياً من الأغذية الأمريكية وترحل إلى القرى بالجمال بالإضافة إلى ١٥٠ طناً من السوق الأوروبية المشتركة يومياً[١٣٥]. وبنهاية عام ١٩٨٥م كان قد تم تأمين ما يصل إلى ١٫٥ مليون طن من الأغذية من البلدان والمنظمات المانحة بالإضافة إلى تحسن الموسم الزراعي نتيجة لهطول الأمطار في مناطق الجفاف وغيرها. وقد كانت حاجة السودان من الحبوب في ذلك الوقت تصل بالفعل إلى ١٫٥ مليون حسب تقديرات الأمم المتحدة[١٣٦].

وقد نشطت منظمات تطوعية دولية في مجال الإغاثة ومنها منظمة «أنقذوا الأطفال» البريطانية التي كانت تعمل في مجال مراقبة وصول مواد الإغاثة والإشراف والمساعدة على التوزيع بمناطق الحاجة لأنها سبق وأن أجرت مسحاً ميدانياً، وتقوم برعاية الطفولة والأمومة، وبمهمة إضافية تتمثل في ترحيل المعونة الأمريكية على الرغم من اعتراض المسئولين المحليين على ذلك باعتبار أنهم أدرى بظروف بلدهم[١٣٧].

أما بالنسبة لظروف المجاعة في جنوب البلاد، فقد بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها المجموعة الأوربية حتى سنة ١٩٨٨م حوالي ١٥٩ مليون دولار، وفي أوائل ١٩٨٩م، وضعت خطة لتوفير ١٦٥ ألف طن من المساعدات الغذائية إضافة إلى تمويل عمليات الترحيل والتخزين وبتكلفة ٧٠ مليون دولار في الفترة من أبريل ١٩٨٩م حتى

ديسمبر ١٩٨٩م، وفي ١٩٨٩/٤/١٩م عقدت اللجنة الفنية للإغاثة لسير عمليات الإغاثة الطارئة «شريان الحياة»، وقد حضر الاجتماع سفيرا الولايات المتحدة وبريطانيا وممثلون لسفارات فرنسا وألمانيا الاتحادية وهولندا ومدير اليونسيف بالخرطوم ومدير برنامج الغذاء العالمي والممثل المقيم لبرنامج اللجنة الاقتصادية الأوربية ومدير المعونة الأمريكية[١٣٨]. ولكن بقيام الانقلاب العسكري في ١٩٨٩/٦/٣٠م، فقد وضعت نهاية لكل هذه الجهود حيث إن توجهات الحكم العسكري كانت معادية لبرنامج شريان الحياة في معظمه.

ومن مظاهر الانفراج بين الحكومة السودانية ومنظمات الإغاثة والبلدان المانحة تغير الموقف الأمريكي، فقد عدلت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها وأسقطت الشرط الخاص بالاعتراف بالمجاعة علناً، ومن ثم تدفقت إعانات إلى السودان من أمريكا، ولكنها جاءت متأخرة بثلاثة أشهر ومواجهة بصعوبة الترحيل وبعد المسافة (١٥٠٠ ك ـ ٢٠٠٠ ك) وهطول الأمطار التي تعيق الطرق وقد وصلت المجاعة حداً لم تصله في منتصف الثمانينيات[١٣٩]. ومن الغريب أن تغيّر الموقف الأمريكي قد أثار اعتراضات البريطانيين على حسب رأي وزيرة تنمية ما وراء البحار، التي ترى إنه ليس المهم تكديس مواد الإغاثة في ميناء بورسودان، ولكن المهم النظر في التعقيدات الإدارية والسياسية التي تحول دون توصيل هذه المواد إلى المتضررين[١٤٠]. ولعل تغيّر موقف الأمريكيين وإسقاطهم لشروطهم قد يعزى إلى سبب آخر هو شراء صمت السودان (مقابل ما يقدم له من مساعدات) عن عملية ترحيل اليهود الفلاشا من إثيوبيا مثلما فعلوا ذلك في عام ١٩٨٥/١٩٨٤م، ومثلما أسقطت عملية «موسى» نظام نميري في سنة ١٩٨٥م، هاهي عملية «سليمان» تسقط نظام منقستو في سنة ١٩٩١م، حيث بارك الأمريكيون اقتحام الثوار «لأديس أبابا» بمساعدة شاحنات إغاثة وافدة من السودان[١٤١].

٣ ـ جهود الأمم المتحدة

ورغم تعثر برنامج «شريان الحياة». فقد واصلت المنظمات الدولية اهتمامها بقضية المجاعة الحالية ١٩٩١/١٩٩٠م، ففي تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) من نيروبي أن السودان يحتاج إلى ٣ر١ مليون طن[١٤٢]. وفي ١٩٩٠/١٢/١٠م تبرعت المنظمة (FAO) بـ ٢٥ ألف طن من القمح، ولم تعد أي جهة إلى ذلك الحين بتقديم أي عون[١٤٣]. هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات لمدى الاحتياج تختلف من مصدر إلى مصدر ومن منظمة إلى أخرى ومن مراسل إلى آخر، حيث تذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك حاجة إلى ٣٥٠ مليون جنيه استرليني لتوفير الاحتياجات، والتي لم يتوفر منها إلا ما يؤمن ٤٠٠ ألف طن من المانحين و٢٢٠ ألف طن من حكومة السودان، ولا تزال توجد فجوة تتراوح بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ ألف طن لم يتم تأمينها لتغطية الفترة من نوفمبر ١٩٩٠م إلى نهاية مارس ١٩٩١م. وما تم تأمينه لا يمكن توصيله للمتضررين نتيجة للتعقيدات الإدارية الحكومية المعادية للغرب كما يرى بعض المراسلين[١٤٤].

إن كثيراً من المنظمات تشكو من أن استجابة المجتمع الدولي لدرء المجاعة في السودان لم ترتق إلى نفس المستوى الذي وصلته في عام ١٩٨٤/١٩٨٥م، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى موقف حكومة السودان من حقوق الإنسان وموقفها المعادي للدول والمنظمات المانحة، كما أن المانحين شغلوا بعدد من القضايا العالمية الأخرى كأزمة الخليج واللاجئين الأكراد وكارثة الأعاصير في بنغلاديش، بالإضافة إلى أن كثيراً من المانحين الغربيين سواء كانوا منظمات أو أفراداً بدأوا يتساءلون عن جدوى تقديم المساعدات لحكومات لا ترعى ولا تهتم بمواطنيها ـ حتى أن بعض المراسلين دعا إلى مقاطعة السودان لإجبار حكومته على تغيير أساليبها الوحشية تجاه شعبها وطالب البلدان الغربية أن تسعى إلى تنظيم عملية إغاثة وإعادة تأهيل شاملة وإنسانية محايدة من خلال الدول المجاورة ودون مشورة الحكومة السودانية أو الحصول على موافقتها(١٤٥).

لعل كل هذه المنازعات وغيرها قد قللت ـ أيضاً ـ من الاستجابة الدولية، ففي مارس ١٩٩١م وجهت منظمة «اليونسيف» (UNICEF) نداء للتبرع بـ ٣٠ مليون دولار لسد احتياجات غير غذائية، ولم يجمع منها سوى ١ر٣ مليون دولار فقط حتى أبريل ١٩٩١م، وبالمقارنة نجد أن مؤتمر الأمم المتحدة لإغاثة أفريقيا قد نجح في التزام الدول لمساعدتها في إغاثة أفريقيا في سنة ١٩٨٥م. وهناك تقارير صحفية ذهبت إلى أن الإعانات أصبحت أكثر من الاحتياجات في تلك السنة(١٤٦).

هناك منظمات تطوعية كـ «Trocaire» تنقل بالتنسيق مع الأمم المتحدة إمداداتها للمتضررين في جنوب البلاد خلال «نيروبي» وترسل قوافل من الشاحنات المحملة بالطعام والبذور والخيام ومدخلات الزراعة للمناطق التي يسيطر عليها المتمردون على الرغم مما يتهدد هذه القوافل من مخاطر، بينما توزع (Concern) ما يصل إلى ٦٠ ألف طن من الغذاء في مناطق جنوب مديرية النيل الأبيض.

بنهاية شهر أبريل ١٩٩١م وفرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان المانحة ما يصل إلى ٥٨٣ ألف طن، ولم يصل منها بالفعل سوى ١٧٣ ألف طن بينما وفرت الحكومة السودانية حوالي ٣٦٠ ألف طن(١٤٧).

ويقرر مدير برنامج الأمم المتحدة للغذاء في السودان أن هناك حاجة إلى مليون طن أخرى من الحبوب، وأن هذه تعتبر أكبر عملية إغاثة عالمية تتم في أفريقيا، ولكن ما وصل حتى الآن لا يتجاوز ٥ر٢٪ من جملة الاحتياجات مع ازدياد الوضع سوءاً باطراد.

ولعل هذه التقديرات الأخيرة للاحتياجات وما وصل منها بالفعل يبين بجلاء بأن تقديرات حكومة السودان لم تكن مبنية على أي أساس علمي، فقد كان وزير المالية وكذلك وزير الإغاثة وغيرهما من المسئولين يصرون على أن السودان لا يعاني سوى من فجوة غذائية وأن كل ما يحتاجه هو ٧٥ ألف طن من الحبوب لدرء آثار الجفاف، ولكن ضغط المنظمات

والبلدان المانحة أجبر وزير المالية السودانية على عقد مؤتمر صحفي في لندن يعترف فيه بأن السودان يحتاج إلى مساعدات في مجال النقل والبذور والآلات الزراعية لإنقاذ الموسم الزراعي المقبل[١٤٨]. وخلال عام ١٩٩١م تلقت الحكومة ما يزيد على ٥٠٪ من احتياجات الغذاء (٧٥٠ ألف طن) كإغاثة من البلدان الغربية، ورغم ذلك لا تزال الحكومة تنكر حدوث مجاعة. وللإيحاء بأن السودان قد حقق اكتفاء ذاتياً في المجال الغذائي فقد لجأت الحكومة إلى تصدير كثير من المحصولات الزراعية إلى بعض البلدان العربية، بل وبالغت في ذلك الاتجاه فأرسلت إغاثة غذائية إلى العراق وإلى الصومال[١٤٩].

الخلاصة والتوصيات

وفي نهاية هذا البحث يمكن أن نستنتج مجموعة من الملاحظات ونستخلص مجموعة من التوصيات لمواجهة كارثة المجاعة في السودان.

١ - إنه لا بد للحكومة السودانية أن تبني قراراتها على مواقف أكثر مرونة ومعقولية لأن مواطنيها هم المتضررون في نهاية المطاف.

٢ - إنه لا بد من تحديد مظان وقوع الكوارث تحديداً دقيقاً واتخاذ التحوطات اللازمة دون وقوعها في تلك المناطق، كما يمكن تحديد مسارات النزوح وإقامة مشاريع تنموية عليها سواء بصورة مؤقتة أو دائمة.

٣ - إن النزاعات والحروب الأهلية قد عصفت باستقرار كثير من البلدان الأفريقية مع تضافر الكوارث الطبيعية، وعلى السودان أن يتخذ إجراءات جادة للحيلولة دون صناعة الكوارث بيد أبنائه، ولن يتأتى ذلك إلا بمراعاة تركيبة السودان السكانية والحضارية وإيجاد توازن خلاق بين مختلف موارده المادية وإمكانياته البشرية وثقافاته وأعراقه ودياناته مع مراعاة ما يشهده المجتمع الدولي من انفراج ونظام عالمي جديد يضع مبدأ التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الصدارة من أسبقياته، وعلى السودان أن يعالج قضاياه باعتماد جاد على النفس حتى لا يألف المواطنون مساعدات الإغاثة وتصبح جزءاً من حياتهم ينتظرونه في كل عام.

٤ - لقد ملّ العالم المانح المصائب والكوارث التي تقع في البلدان النامية وخاصة التي يصنعها الإنسان ولن تكون استجابة البلدان المانحة كما كانت في الماضي، فالنظام الحالي في السودان نظام جاحد لما يقدم له من مساعدات من البلدان الغربية والعربية، ونتيجة لموقفه المؤازر للعدوان العراقي إبان أزمة الخليج فقد انقطعت عنه الإعانات التي كانت تصله من بلدان الخليج والتي وصلت نسبتها في بعض الحالات إلى ٨٩٪ من جملة ما يصل إلى السودان من مساعدات إغاثة كما سبق أن أوضحنا. وقد انتهت الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين وسادت روح التعاون بينهما بدلاً من التنافس والصراع على حل مشاكل العالم، كما أنه لا يمكن

للبلدان النامية ألا تتعلم من أخطائها.

والوعود الدولية بدرء ظاهرة الجفاف عن طريق الاستثمار الزراعي لم يكتب لها النجاح فتكررت المجاعات عاماً بعد عام. لقد كان من المتوقع أن يلعب السودانيون العاملون في الخليج دوراً أساسياً في المساعدة على مواجهة كارثة المجاعة في السودان، ولكن بكل أسف وقفوا موقف المتفرج، بل وإنهم سيّسوا الأمر برمته وانقسموا بين مؤيد للحكومة وناكر لحدوث المجاعة بوصفها جزءاً من حملة معادية يقودها الغرب ضد السودان وتوجهاته الإسلامية، وبين معارض لسياسات الحكومة يبالغ في تصوير المجاعة ولكنه يقف موقف المتفرج.

٥ - إن دور المنظمات الإقليمية الإسلامية والعربية لا يزال دوراً غائباً أو محدوداً سواء في تشخيص الكارثة أو الإعلام عنها أو مجالات درئها، وعلى هذه المنظمات أن تأخذ دوراً طليعياً ورائداً في هذا الاتجاه سواء قبلت الحكومات المعنية ذلك أو عارضته. كما أن هذه المهمة يجب أن توكل إلى كوادر مهنية متخصصة في مجالات الإغاثة. لقد أصبحت منظمات الإغاثة جزءاً من مشكلة المجاعة وضحية لها كما صحب أنشطتها غموض وتضارب وإهدار للموارد وعليها أن تدرك بجدية مشكلاتها وتعالجها فيما بينها.

٦ - هناك خلط وتعدد وسوء تنسيق سواء فيما يتعلق بتقديرات حجم الظاهرة أو أسبابها أو النتائج المترتبة عليها أو سبل واحتياجات علاجها، أو مصطلحاتها ومفاهيمها، ومن ثم فإنه لا بد من تطوير مراكز بحوث نشطة وفاعلة ذات مصداقية عالية تعمل على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وذلك حتى لا تصبح القرارات والمواقف مبنية على الأهواء أو المقاصد الخفية والمستترة أو المغلفة.

الهوامش والمراجع

(١) - Power, J. and Others, **World of Hunger,** London, Temple Smith,1979:46
- **Famine in Africa**, J.P. Carter (Ed) Oxford, Pergamon Press, 1980: 1-2.

(٢) - Drabek, T.E. **Human System.**
- **Responses to Disaster**, New York, Springer-Verlage, 1986:5.
- **The state and Local Politics of Natural Disaster,** by P.H. Rossi, in p. Wright and P.Rossi (Ed)**Social Science and Natural Hazards,** Cambridge, Abt, 1981: 43-86.

(٣) - Drabek: 1-2.

(٤) - Ibid: 2-5.

(٥) - Drabek:5.

(٦) - Ibid: 4-15.

(٧) - Dando, W.A. **The Geography of Famine,** London, Edward Arnold, 1980:11.



(٨) - Sales, D.L. (Ed) **International Encyclopedia of the Social Sciences,** Vol.4. New York, the MacMillan Company and Free Press, 1968:207.

(٩) - Paddock, William and Paul, **Time of Famines,** Boston, Liltte, Brawon and Company, 1975: 12-23.

(١٠) - Dumont and Others (Ed) **The Growth of Hunger,** London Morion Boyars, 1980: 53-60.

(١١) - Dando: 96.

(١٢) - Schuyler, G.W. **Hunger in a Land of Plenty,** Cambridge, Schenkman Publishing Company, 1980:34 - Dando: 86, 193 - 194.

(١٣) - Schuyler: 31-34.

(١٤) - Power: 96.

(١٥) - Ibid: 45.

(١٦) - Drabek: 12 - 13.

(١٧) - Rossi: 46-47.

(١٨) - Dumont:1.

(١٩) - Sales, Vol. 3:511-514.

(٢٠) - Drabek: 1-13.

(٢١) - Williams (Ed) **The World Book Encyclopedia,** London, World Book Inc, 1986. Vol.7, 27-28.

(٢٢) - Benton, W. (Ed) **Encyclopedia Britannica,** London, William Benton, 1965. Vol.9.1965; 58.

(٢٣) - Ibid Dando: 57-65.

(٢٤) - Williams: 8-9.

(٢٥) - Sales, Vol. 5:322-325.

(٢٦) - Paddock:50.

(٢٧) - Sales: 322.

(٢٨) ضيف الله، محمد نور: **كتاب الطبقات**، الخرطوم: دار التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، ١٩٧١م.

(٢٩) شقير، نعوم: **تاريخ السودان**، بيروت: دار الجيل، ١٩٨١م: ٨٠٥ - ٨٠٧.

(٣٠) **صحيفة الشرق الأوسط**، ١٢/١١/١٩٨٤م.

(٣١) **صحيفة الأيام السودانية**، ٥/١٢/١٩٨٤م.

(٣٢) **صحيفة السياسة الكويتية**، ١٨/١/١٩٨٥م.

(٣٣) صحيفة السياسة الكويتية، ١٤/٣/١٩٨٥م.

(٣٤) - Winter, R. And Prendergast, **Isolate Khartoum Regime and close Down the Killing Fields,** in the International Heraled Tribure, 2/4/1990.

(٣٥) - FAO, **Special Alert,** No. 213. 7-8-1990.

(٣٦) - Deedes, W.F. **Five Million Face Famine in Sudan.** The Observer, 26/4/1992.

- **Saudi Gazette,** 10/4/1991.

(٣٧) **صحيفة الحياة**، ٢٨/٤/١٩٩١م.

(٣٨) - Glansted, M.H.**The Politics of Natural Disaster,** New York, Brager publisher,

1976: 8-20.

(٣٩) صحيفة السياسة الكويتية، ١٨/١/١٩٨٥م.
(٤٠) صحيفة الأيام السودانية، ١٥/٨/١٩٨٥م.
(٤١) صحيفة الشرق الأوسط، ٢/١١/١٩٨٤م.
(٤٢) صحيفة الأيام، ١٥/٨/١٩٨٥م.
(٤٣) صحيفة الأيام، ٣/١٢/١٩٨٤م.
(٤٤) السياسة الكويتية، ١٨/١/١٩٨٥م.
(٤٥) **صحيفة الخرطوم**، ٢١/٤/١٩٨٩م.
(٤٦) - Saudi Gazette, 10/4/1991.
(٤٧) - Dimbleby, **J.Sudanese Famine,** the Oberver, 21/4/1991.
(٤٨) - Saudi Gazette, 10/4/1991.
(٤٩) - Dinbleby, the Observer, 21/4/1991.
(٥٠) صحيفة الحياة، ٦/٥/١٩٩١م.
(٥١) صحيفة الحياة، ٢٠/٤/١٩٩١م.
(٥٢) - Inler nation al Encyclopedia: 223.
(٥٣) - Encyclopedia Britannica, Vol-9:58.
(٥٤) - Schuylar: 6, Dando: 63.
(٥٥) - Schuylar,: 100.
(٥٦) - Schuyler, 1980: 32-33.
(٥٧) - Dando: 58.
(٥٨) - Paddock: 10.
(٥٩) - **Int. Herald Tribune,** by Winter: 2/11/1990.
(٦٠) مهدي أمين التوم: صحيفة الخرطوم، ٣٠/٤/١٩٨٩م.
(٦١) - **The Guardian,** 5/12/1984.
(٦٢) صحيفة الشرق الأوسط، ٦/١٢/١٩٨٤م
(٦٣) **هيئة الإذاعة البريطانية**، القسم العربي، ٢٩/١٢/١٩٨٤م.
(٦٤) صحيفة الشرق الأوسط، ٢/١/١٩٨٥م.
(٦٥) هيئة الإذاعة البريطانية، ٢٣/٢/١٩٨٤م.
(٦٦) - FAO, **Special Alert**, Rome, No. 213.7 August, 1990.
(٦٧) - **The Guardian,** 26/4/1991.
(٦٨) - The Sunday Tibune, **Death in the Sudan,** A. O'Meara, 7/4/1991.
(٦٩) - Johnson, D.H.In **Spiral to Starvation,** The Guardian, 26/4/1991.
(٧٠) - Duffieldsm, and Vidal, **J.Death and Destruction,** In Guardian, 26/4/1991.
(٧١) - Deeds, the Daily Telegraph, 25/3/1991.
(٧٢) - UNDP, **Human Developmeut Report,** 1990: 154-162.
(٧٣) - Deedes, **The Daily Telegraph, 25/3/1991.**
(٧٤) - Deeds, the Daily Tele graph, 25/3/1991. bid.
(٧٥) صحيفة الشرق الأوسط، ١١/٥/١٩٩١م.
(٧٦) - Deedes, 25/3/1991.
(٧٧) - Duffieldsm and Vidal, The Guardian, 26/4/1991.

(٧٨) - Dimbleby, The Observer, 21/4/1991.

(٧٩) عثمان ميرغني: صحيفة الشرق الأوسط، ١٠/٥/١٩٩١م.

(٨٠) - **Associated Press 15112 / 1990.**

(٨١) - Dimbleby, the Observer, 21/4/1991.

(٨٢) **رويتر: وكالة الأنباء، ١٠/١٢/١٩٩٠م.**

(٨٣) - Carter, J.P. **Famine in Africa.** OxFord, Pergarnon Press, 1982. 1-2.

(٨٤) - Carter, 2.

(٨٥) **صحيفة السودان الحديث،** ٢٧/٤/١٩٩١م.

(٨٦) صحيفة السودان الحديث، ٢٦/٤/١٩٩١م.

(٨٧) صحيفة الحياة، ٦/٥/١٩٩١م.

(٨٨) - Dimbleby, The Observer, 21/4/1991.

(٨٩) - Williams, 1976:59-134.

(٩٠) صحيفة الأيام، ١٧/٤/١٩٨٩م.

(٩١) - O'Meara, The Sunday Tribune, 7/4/1991.

(٩٢) - Buchanan and Maxwell, **The Guardian,** 26/4/1991.

(٩٣) - Associated Press, 10/12/1991.

(٩٤) - Winter, Int. Herald Tribune, 2/11/1990.

(٩٥) - O'Mear, the Sunday Tribune, 7/4/1991.

(٩٦) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٣/١/١٩٨٥م.

(٩٧) - Dimibleby, and O'Meara

(٩٨) - Dimbleby, and Deedes.

(٩٩) **صحيفة المسلمون،** ٢٧/٢/١٩٨٥.

(١٠٠) صحيفة الشرق الأوسط، ٢/١١/١٩٨٤م.

(١٠١) - Duffield and Vidal, Env, Guardain 26/4/1991.

(١٠٢) صحيفة الأيام، ١٥/٨/١٩٨٥م.

(١٠٣) صحيفة المسلمون، ٢٣/٢/١٩٨٥م؛ وصحيفة الأيام، ١٥/٨/١٩٨٥م.

(١٠٤) صحيفة المسلمون، ٢٧/٢/١٩٨٥م.

(١٠٥) - Dimbleby, The Observer, 21/4/1991.

(١٠٦) صحيفة الشرق الأوسط، ٢/١١/١٩٨٤م.

(١٠٧) - Deedes and Johnson

(١٠٨) صحيفة الشرق الأوسط، ١٦/٥/١٩٩١م.

(١٠٩) صحيفة الحياة، ٣٠/٤/١٩٩١م و - Johnson, O'Meara

(١١٠) صحيفة المسلمون، ٢٣/٢/١٩٨٥م.

(١١١) هيئة الإذاعة البريطانية، ٥/١١/١٩٨٤م.

(١١٢) صحيفة المسلمون، ٢٧/٢/١٩٨٥م.

(١١٣) - Johnson

(١١٤) صحيفة الحياة، ٢٨/٤/١٩٩١م.

(١١٥) صحيفة الشرق الأوسط، ١٦/٥/١٩٩١م.

(١١٦) صحيفة الحياة، ٥/١١/١٩٩٢م.

(١١٧) صحيفة الحياة، ٥/١١/١٩٩٢م.

(١١٨) صحيفة الأيام، ١٩٨٩/٦/٩م.
(١١٩) صحيفة الأيام، ١٩٨٤/١٢/٥م، والأيام، ١٩٨٤/١١/٢٠م.
(١٢٠) صحيفة الأيام، ١٩٨٥/٨/١٥م.
(١٢١) صحيفة الأيام، ١٩٨٤/١٢/١٥م.
(١٢٢) - Dimbleby the Observer, 21/4/1991.
(١٢٣) - Schuyler: 35-36, Dando: 194-195, 98.
(١٢٤) - Dando: 195. Paddock: 206-27.
(١٢٥) - Lucasig. R. **Life Boat Ethies,** London, Harleer and Row, 1976:4, Dand:195.
(١٢٦) - Lucasing: 4, Dando: 195.
(١٢٧) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٨٤/١١/٥م.
(١٢٨) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٨٥/١/٢م.
(١٢٩) **صحيفة السياسة السودانية**، ١٩٨٨/٨/٢٥م.
(١٣٠) **صحيفة الأسبوع**، ١٩٨٨/٨/٢٥، صحيفة المسلمون، ١٩٨٥/٢/٢٣م.
(١٣١) صحيفة السياسة السودانية، ١٩٨٨/٨/٢٤م.
(١٣٢) صحيفة السياسة الكويتية، ١٩٨٥/١/١٣م.
(١٣٣) صحيفة المسلمون، ١٩٨٥/٢/٢٣م.
(١٣٤) صحيفة الأسبوع، ١٩٨٨/٨/٢٩م.
(١٣٥) هيئة الإذاعة البريطانية، ١٩٨٥/٩/٢م.
(١٣٦) صحيفة السياسة الكويتية، ١٩٨٥/٣/١٤م.
(١٣٧) صحيفة الأيام، ١٩٨٥/٨/١٥م.
(١٣٨) صحيفة الخرطوم، ١٩٨٩/٤/١٩م.
(١٣٩) - Dimbleby, 21/4/1991.
(١٤٠) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩١/٥/٢٨م.
(١٤١) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩٩١/٦/١م.
(١٤٢) رويتر للأنباء، ١٩٩٠/١٢/١٠م.
(١٤٣) رويتر، وكالة الأنباء، ١٩٩٠/١٢/١٠م.
(١٤٤) - O'Meara, و Deedes
(١٤٥) - Winter, Inlernational Herald Tribune, 2/11/1990.
(١٤٦) صحيفة الشرق الأوسط، ٢،١٩٨٥/٣/٤م، وصحيفة الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٤/٢م.
(١٤٧) صحيفة الحياة، ١٩٩١/٤/٢م.
(١٤٨) صحيفة الحياة، ١٩٩١/٤/٢٠م.
(١٤٩) صحيفة الحياة، ١٩٩٢/٤/٣م.

* * *